بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلـــية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات اللغوية والنحوية

ضمير الفصل:

في الحديث النبوي الشريف

دراسة نحوية إحصائية في موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:

سالم محمد علي خليفة

إشراف الدكتور:

علي الريح جلال الدين

1429هـ-2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في كتابه الكريم :

(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـــذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ{103})

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية 103

إهـــــــــداء

أُهدي هذا البحث إلى :

والدتي ... ووالدي ، حفظهما الله وأطال في عمريهما.

إلى كل أهلي وكل من علمني حرفاً

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل حادب على لغة القرآن الكريم

أُهدي هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله على جزيل نعمائه ، أحمده حمداً كثيراً يليق بعظيم سلطانه وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين .

بعد أن من الله علىَّ بإنجاز هذا البحث ، فإنني رداً للفضل لأهله ، أتقدم بجزيل الشكر ودائم التقدير لأستاذي الجليل الدكتور علي الريح جلال الدين الذي أشرف على هذا البحث فأمده ؟ بالملاحظات المنظمة الدقيقة وأفادني بخبرته الواسعة فله الثناء الطيب الذي لا ينقطع.

والشكر لأسرة جامعة أمد رمان الإسلامية ــ كلية اللغة العربية والشكر لأسرة مكتبة جامعة أمد رمان الإسلامية ، وأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم.

والشكر لأسرتي التي وقفت معي عوناً وسنداً فجزاهم الله عني كل خير والشكر للأخ الأستاذ/ مصعب الذي قام بإخراج وتنسيق هذا البحث .

وآخر الشكر لله من قبل ومن بعد.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفاه هادياً ومعلماً وعلى آله وصحبه وسلم.

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وهي كلام العرب الخلص ومحط الشواهد والقواعد اللغوية من عاش معها زكت نفسه لحلو الألفاظ وجمال التعبير وهي فوق هذا وذلك مورد الدارسين منذ قديم الزمان وإلي يومنا هذا وما بعده .

وما يسر به المرءف أنني من ذلكم النفر الذين وجهوا دراستهم نحو العربية في أسمي فروعها وهو علم النحو الذي اخترته من بين عناوينه التي لا تحصي رأيته مما يمس الحاجة لتوضيحه وأفردت له عنواناً هو(ضمير الفصل حديث النبوي الشريف دراسة نحوية إحصائية تطبيقية في موطأ الإمام مالك)

أهداف البحث :

1- توضيح مكانة الحديث وقضية الاستشهاد به.

2- عدم تطرق الدارسين والدراسات النحوية في الحديث كثيرة فأريد أن تكون دراستي وصفاً يسهل الطريق لغيري للإقبال على هذا النوع من الدراسة .

3- عرض آراء النحاة حول ضمير الفصل ، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف وبيان جهودهم جراء ذلك .

4- بيان ضمير الفصل في الحديث النبوي وموقعه فيه .

5- تحقيق إضافة جديدة إلى خلفيتي النحوية .

أهمية البحث :

وما ذلك إلا لأن نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم وهو سيد البلغاء وأنَّ حديثه لحَري بكل مسلم أن يقف عنده ليدرسه وتمحصه ويتفحصه إلى جميع الجوانب وقد رأيت أن أنهل المورد العذب لأ تتبع الضمائر عامة وضمير الفصل خاصة لما له من أهمية في كلام العرب ولكثرة الشبهة بينه وبين الضمير المنفصل.

خطة البحث

عنوان البحث ضمير الفصل :

في الحديث النبوي الشريف دراسة نحوية إحصائية تطبيقية في (موطأ الإمام مالك)

ومما لابد منه أن هذا الاختيار لابد أن يقنن بما عرف عند الدارسين لخطة الموضوع ، أي الطريقة التي يتبعها الباحث لترتيب مفردات موضوعة وقد جعلته كما يلي :

أولاً : المنهج هو المنهج الوصفي في عرض الآراء النحوية في ضمير الفصل ومن ثم الإحصاء والتحليل لبعض النماذج والتطبيق.

ثانياً : مصادر ومراجع البحث اعتمد في بحثي على كتب التفسير وكتب الحديث والتراجم ومصادر النحو العربي.

ثالثاً : خطة البحث

يشتمل هذا البحث على أربعة فصول تتصدرها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة وفهارس:

(1) التمهيد : موطأ الإمام مالك

(2) الفصل الأول :

الآراء حول الاستشهاد في الحديث النبوي الشريف ، وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : أهمية الحديث النبوي ومكانته .

المبحث الثاني : الآراء حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

(3) الفصل الثاني :

ماهية ضمير الفصل وشروطه :

- المبحث الأول : ما هية ضمير الفصل
- المطلب الأول : تعريف ضمير الفصل
- المطلب الثاني : موقع ضمير الفصل في الجملة
- المطلب الثالث : موقع ضمير الفصل من الإعراب

المبحث الثاني : شروط ضمير الفصل

(4) الفصل الثالث

وظيفة ضمير الفصل :

- المبحث الأول : رفع اللبس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً .
- المبحث الثاني : إفادة التوكيد
- المبحث الثالث : إفادة قصر المسند على المسند إليه

(5) الفصل الرابع

تطبيق واستشهاد لضمير الفصل في موطأ الغمام مالك

- المبحث الأول : إحصائية لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك .
- المبحث الثاني : نماذج تطبيقية لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك .
- المطلب الأول : موقع ضمير الفصل في الجملة
- المطلب الثاني : إعراب ضمير الفصل
- المطلب الثالث : شروط ضمير الفصل
- المطلب الرابع : وظيفة ضمير الفصل

الخاتمة :

أما الخاتمة فذكرت فيها مضمون البحث ثم أهم النتائج التي توصلت إليها ، والتوصيات ، ثم أفردت فهارس شاملة تسهل للقارئ والباحث الإفادة من هذا البحث .

موطأ الإمام مالك – رضي الله عنه

تمهيد

مؤلفه : هو عبد الله مالك بن انس أمام دار الهجرة وسيد فقهاء الحجاز وهو عربي من سلالة أقيال حمير ولد سنة 95 بالمدينة المنورة ونشأ بها وأدرك خيار التابعين من الفقهاء ورحل إليهم وأخذ عنهم ودأب في التحصيل وجمع السنة حتى صار حجة من حجج الله في أرضه وضرب به المثل فقيل : (لا يفتى ومالك بالمدينة) [1]

توفى الإمام مالك رضي الله عنه سنة 179هـ بالمدينة – وترك للمالكية كنزاً حقيقياً جمع العلم أصولاً وفروعاً ، وذلك هو الموطأ ، فقد قصد مالك رحمه الله تعالى من هذا الكتاب – أي الموطأ – تبين أصول الفقه وفروعه ، ولم يشتهر كتاب من كتب مالك أو المالكية في كل العصور اشتهار الموطأ ، ولم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ . [2]

كاد الموطأ أن يصبح الدستور المذهبي الموحد لكل الأمة الإسلامية في أوائل القرن الثاني الهجري في خلافة المنصور ؛ إذ يقول لمالك :(إني عزمت أن آمر بكتبك هذه التي وضعتي – يعني الموطأ – فتنسخ نسخاً ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ، وألاّ يتعدوها إلى غيرها ، ويدعو ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم) . [3]

(1) مفتاح السنة ، محمد عبد العزيز الخولي ، مصر ، الطبعة الثانية 1347هـ - 1928م ، ص22

(2) اصطلاح المذهب عند المالكية ، د. محمد إبراهيم علي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الأمارات العربية المتحدة – دبي ، ط1 ،1421هـ - 2000م ، ص145 .

(3) المرجع نفسه ، ص145

ولكن ألمعية مالك ، وبعد نظره وفهمه العميق لأسرار الشريعة ، ومقاصدها وطبيعة التشريع الإسلامي وأصوله أبى عليه أن يقبل هذا الرأي أو يتبناه . [1]

درجة حديثه :

قال الحافظ بن حجر : إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما [2]

وأورد غيره أن كتاب الموطأ أصح كتب الفقه ، وأشهرها وأقدمها وأجمعها وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به والاجتهاد في رويته . [3]

ومن اليقين أنه ليس بيد أحد اليوم كتاب في الفقه أقوى من الموطأ لأن فضل الكتاب : إما يكون باعتبار المؤلف ،أو من جهة التزام الصحة أو باعتبار الشهرة ، أو من جهة القبول ، أو باعتبار حسن الترتيب ، واستيعاب المقاصد ونحو ذلك ، وكل ذلك يوجد في الموطأ . [4]

ويلاحظ الباحث أن مالكاً في ترتيبه للموطأ قد بدأ بباب الصلاة ، أما كتب الحديث الأخرى فقد بدأت بكتاب الطهارة .

ونستطيع التأكيد بأن المكانة المتميزة التي حظي بها كتاب الموطأ من قبل العلماء والحكام ، هي أنه استطاع أن يقدم الفقه الإسلامي مدعماً بأدلته من السنة النبوية[5] فقد أثبت الإمام مالك (رحمه الله) من خلال تأليفه الموطأ أن منهج التأليف الفقهي يجب أن يعتمد أولاً على النصوص من القرآن والسنة ، وأن السنة النبوية قادرة على إمداد الفقهاء بجمع الأدلة التي يحتاجونها لا ستنباط الأحكام الفقهية . [6]

---

(1) اصطلاح المذهب عند المالكية ، ص145
(2) مفتاح السنة ، ص23
(3) اصطلاح المذهب عند المالكية ، ص146
(4) المرجع نفسه ، ص146 – 147
(5) ندوة الإمام مالك (النبهان ، أثر الإمام مالك في تدعيم مكانة السنة النبوية في المنهج الفقهي العام ، ج2 ، ص147 .
(6)اصطلاح المذهب عند المالكية ، ص147

عدد أحاديث الموطأ :

ذكر ابن الهباب أن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منها في الموطأ عشرة ألف حديث ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار حتى رجعت إلى خمسمائة قال الأبهري أبوبكر : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة والتابعين (1720) حديث مسند منها (600) والمرسل (228) والموقوف (613) ، ومن قول التابعين (285) ، وقال السيوطي في تقريبه نقلا عن ابن حزم : (أحصيت ما في موطأ مالك وما في حديث سفيان ابن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة نيفاً مسندة ، وثلاثمائة مرسلاً وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيها أحاديث ضعيفة وهاه جمهور العلماء . [1]

عناية الناس بالموطأ :

أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال : عرضنا على مالك الموطأ في أربعين فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً ما أقل ما تفقهون فيه . [2]

وقال علي بن أحمد الخلنجي سمعت بعض المشايخ يقو : قال مالك عرضت هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم أوطأني عليه فسميته الموطأ ، وقد روى الموطأ عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فما يجدون بأعلم من عالم المدينة)[3] قال عبد الرازق هو مالك بن انس . [4]

---

(1) مفتاح السنة ، ص24
(2) المرجع نفسه ، ص25
(3) رواه الترمذي ، في سننه
(4) مفتاح السنة ، ص25

روايات الموطأ :

ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة وذكر بعضهم أنها ثلاثون وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي (ت1139هـ) في كتابه بستان المحدثين المؤلف باللسان الفارسي : أن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة عد منها (16) نسخة كل نسخة عن راوٍ خاص . [1]

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي : الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر معناها متقارب والمستعمل منها أربعة ، موطأ يحي بن يحي ، وموطأ ابن بكير وموطأ أبي مصعب وموطأ ابن وهب ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين.[2]

شروح الموطأ :

ممن شرح الموطأ أبو مروان بن عبد الملك بن حبيب المكي (توفى 39) وصنف الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر (توفى 463) كتاباً سماه (التقصي لحديث الموطأ) حول كتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) قال ابن حزم : هو كتاب في الفقه والحديث ولا أعلم نظيره . [3]

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليوسي (توفى 521) والقاضي الحافظ أبوبكر محمد بن العربي المغربي (توفى 546) وسماه (القبس) ومما جاء فيه في وصف الموطأ : هذا أول كتاب أُلف في شرائع الإسلام وهو آخره لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع وفيه على أصول الفقه التي ترجع إليه في مسائله وفروعه . [4]

---

(1) المرجع نفسه ، ص26
(2) المرجع نفسه ، ص26
(3) مفتاح السنة ، ص27
(4) المرجع نفسه ، ص27

وممن شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفى 90) وسمى شرحه (كشف المغطا في شرح الموطأ) واختصره في شرحه تنوير الحوالك ..، وشرح الموطأ أيضاً محمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي (1014) شرحه شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات وكذلك شرحه الشيخ ولي الله المحدث الحنفي الدهلوي قطب الدين أحمد بن عبد الرحيم (المتوفى 1176) شرحه شرحين أحدهما باللسان الفارسي سماه المصفي جدد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك بعض بلاغته وتكلم فيه ككلام المجتهدين ، وثانيهما بالعربية وسماه المسوي اكتفى فيه بذكر اختلافات المذاهب وعلى قدر من شرح القريب وغيره مما لا بد منه) .[1]

وشرحه أيضاً الشيخ علي القارئ الهدوي ثم المكي توفى (1122) وشرحه يقع في مجلدين وهو مشتمل على نفائس لطيفة وغرائب شريفة ، لا يخلو كلامه في نقد الرجال من مسامحات كثيرة وكذلك شرحه عبد الحي بن محمد الهندي المولود سنة 1264م في كتابه التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد . [2]

وللموطأ مختصرات كثيرة فمنها مختصر الإمام الخطابي أحمد بن محمد البستي المتوفى (288) ومختصر أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (474) وابن رشيق القيرواني المتوفى سنة (456) . [3]

---

(1) المرجع نفسه ، ص27- 28
(2) مفتاح السنة ، ص27
(3) المرجع نفسه ، ص28

المؤلفات على الموطأ في أغراض مختلفة :

ممن ألف في شرح قريب البرخي وأحمد بن عمران الأَخفش وأَبــو القاسم العثماني المصدري وأَلف رجاله القاضي أبو عبد الله الحذاء وأبــو عبد الله بن مفرح والرقي وأبو عمر الطلمنكي وجلال الــدين الســيوطي أسمى كتابه إسعاف المبطأ برجال الموطأ،وقد طبع مع شــرحه تنــوير الحوالك وألف القاضي إسماعيل شواهد الموطأ [1]

وألف أبو الحسن الدار قطني كتاب اختلافات الموطآت وكذا القاضي أبو الوليد الباجي ولأبي بكر بن حبيب أطراف الموطأ ولأبــن عبــد البــر التقصي في مسند حديث الموطأ ومرسله وغير هذا كثير . [2]

(1) المرجع السابق
(2) مفتاح السنة ، ص28

الفصـــــل الأول

أهمية الحديث النبوي والاستشهاد به في النحو واللغة

المبحث الأول : أهمية الحديث النبوي الشريف

المبحث الثاني : الاستشهاد بالحديث في النحو واللغة

المبحث الأول
أهمية الحديث النبوي الشريف ومكانته

الحديث النبوي هو كل ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً أو تقريراً بالتواتر ، وقوله صلى الله عليه وسلم ليس كقول باقي البشر ، إذ انه لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

بالرغم من أن العرب قد بلغوا في إجادتهم للغة العربية بما فطروا عليه من فصاحة وبلاغة ، فكان منهم أبلغ الشعراء وأفصح الأدباء ، إلا أن إجادتهم للغة العربية لم تسلم من بعض العيوب أو تخلو من بعض الأخطاء ، إذ يخلو كلام الكثيرين منهم من كلمات كان غيرها ابلغ منها وانسب ، وكان ذلك لا يقلل من فصاحتهم بين الناس ، فكلام الناس مهما علا في البلاغة والفصاحة ، لا يخلو من خطأ ولا يسلم من عيب ، والعرب هم من أفصح الأمم لساناً ومن أقدر الشعوب إجادة للغة .

ولما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم اصطفاه من أفصح الأمم،أمة العرب، فألهمه الكلام الذي هو في قمة الفصاحة وأعلى درجات البلاغة ، والذي كان خالياً من أي خطأ ، سليماً من أي عيب مما يعجز أن يأتي بمثله أفصح الفصحاء ، ولذلك لم نجد في الأحاديث النبوية الصحيحة السند بالتواتر ، لم نجد فيها أطناب في موضع يكون فيه الإيجار أفضل وأبلغ ، كما لا نجد فيها تكلفاً في الكلام ، أو حشواً ، يزيد عن القدر المناسب لتصوير المعنى المراد ، فهي في قول محكم علي كلام غيره من الناس ولا يعلى عليه ، كيف يعلى عليه صلى الله عليه وسلم وهو القائل : (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) .

فعلم الحديث علم سامي القدر رفيع المكانة عظيم الشأن ، وهو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي واللغة ، وهو إلى جانب القرآن الكريم سيظل المنهل الذي ينهل منه كل باحث في اللغة العربية ، لأنه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى .

القرآن والسنة أصلان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر فالسنة من غاية ما ورد فيها من أحكام فهي أربعة أقسام:

القسم الأول : السنة المؤكدة : وهي ما كانت موافقة لنصوص القرآن الكريم وفي مثل هذه الحالة تكون مؤكدة لما جاء في الكتاب مثال ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه)) [1] ، فإنه مؤيد لقوله تعالي : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً{29}) [2]

القسم الثاني: السنة المفسرة: وهي ما جاءت مبينة للقرآن الكريم، وللبيان ثلاثة أنواع:

1-بيان مجمل القرآن : الآيات المجملة في القرآن كثيرة مثال ذلك آيات السنن العملية والقولية لبيان كيفية العبادات وضوابط المعاملات كقوله تعالى: (فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَاذْكُرُواْ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً{103}) [3] ، وقوله تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ{20}) [4] ، فالسنة بينت مواقيت الصلاة وعدد ركعاتها ومقدار الزكاة ، وغير ذلك من الآيات المجملة .

(1) مسند أبي يعلى الموصلي – مسند أبي حرة الرقاشي – ج – الثاني ، حديث رقم 1567 ص229 – الراوي أبي حرة الرقاشي الكتاب مسند أبي يعلى الموصلي للجزء الثاني دار القبلي للثقافة الإسلامية جدة مؤسسة علوم القرآن – بيروت – الطبعة الأولي – تحقيق وتعليق إرشاد الحق الأثزي

(2)سورة النساء من الآية : 29

(3) سورة النساء الآية 103

(4) سورة المزمل الآية 20

2- تخصيص عام القرآن: وردت في نصوص عامة كثيرة، ثم جاءت السنة ، وقصرت هذا العموم على بعض الأفراد ، وذلك في مثل قوله تعالى :
(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً{24})[1]، قد خصص العموم الوارد في الآية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) [2]
3- تقييد مطلق القرآن : قيدت السنة مطلق القرآن في حالات كثيرة من ذلك قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ{38}) [3] ، فالأيدي مطلقة في الآية غير مقيدة ، فجاءت السنة لتحديد موضع قطع يد السارق من الرسغ ، ويكون اليد المقطوعة هي اليمنى .
القسم الثالث : السنة الناسخة : وهي أن تكون السنة ناسخة للقرآن كحديث ((وصية لوارث)) [4] قد نسخ قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ{180}) .[5]
القسم الرابع : السنة المستنبطة لحكم جديد : وذلك أن تأتي السنة بحكم جديد سكت عنه القرآن مثل إخبار رجم الذاني المحصن ، تحريم لبس الذهب والحرير على الرجال ، وصدقة الفطر ، وميراث الجدة .

(1) سورة النساء الآية 24
(2) رواه الإمام مالك بن أنس ، الموطأ ، اعتنى به محمود بن جميل ، راجعه طه عبد الرؤوف سعد ، من علماء الأزهر الشريف ، مكتبة الصفاء ، الطبعة الأولي 1422هـ - 2001م ، كتاب النكاح ، باب مالا يجمع من النساء ، حديث رقم (1109) ص310 .
(3) سورة المائدة الآية 38
(4) صحيح سنن الترمذي ، باب / ما جاء لا وصية لوارث ، ص98 – الراوي أبو مامة الباهلي – حديث رقم 4 ص218 تأليف محمد ناصر الدين الألباني – الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج
(5) سورة البقرة : الآية 180

ولأهمية السنة النبوية الشريفة أجمع المسلمون على أن ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير وكان مقصوداً به التشريع والاقتداء ونقل إلينا بسند صحيح يكون حجة على المسلمين ومصدراً تشريعياً يستنبط منه

الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين وأدلتهم على ذلك القرآن والإجماع :

أولاً القرآن : فرض الله تعالى على المؤمنين إطاعة النبي صلى الله عليه وسلم واتباعه وجعل طاعة رسوله طاعة له ، وأمر المسلمين برد المتنازع فيه إلي الله ورسوله قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً{59}) [1] وقوله تعالى : (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً{80}) [2]

ولم يجعل لمؤمن ولا مؤمنة الخيار في قضاء الله ورسوله ، قال تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً{36}) [3] ، وقوله تعالى : (مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ{7}) [4] .

ونفي الله تعالى الإيمان عمن لم يقبل بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعالى : (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً{65}) . [5]

---

(1) سورة النساء : الآية 59
(2) سورة النساء : الآية 80
(3) سورة الأحزاب : الآية 36
(4) سورة الحشر : الآية 7
(5) سورة النساء : الآية 65

تلك الآيات السابقة تدل دلالة قاطعة علي وجوب إتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في سننه .

ثانياً إجماع الصحابة : أجمع الصحابة رضوان الله عليهم في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته وجوب اتباع سننه والعمل بها بعد القرآن الكريم ، عملاً بالأوامر القرآنية ، وبإقراره صلى الله عليه وسلم كيفية قضاء معاذ : (فإن لم تجد في كتاب ؟ قال : أقضي بسنة رسول الله) [1] ، فأصبح ذلك سنة متبعة في منهج الصحابة في الإفتاء والقضاء بالسنة إن لم يجدوا حكم الحادثة في القرآن .

وقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين يردُون سننه حيث جاء في الحديث : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئُ على أريكته ، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدناه فيه حلالاً استحللناه وما وجدناه فيه حراماً حرمناه ، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله) [2]

ومن ذلك الذي استعرضناه ندرك أن القرآن هو الدستور الذي يحوي الأصول والقواعد الأساسية للإسلام : عقائده ، وعباداته وأخلاقه ، ومعاملاته ، وآدابه ، والسنة هي :

البيان النظري والتطبيقي والعملي للقرآن في كل ذلك ، ولهذا يجب اتباعها والعمل بها جاءت به من أحكام وتوجيهات ، وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واجبة لدلالة الآيات القرآنية على ذلك .

(1) رواه أبو داؤود في سننه (باب اجتهاد الرأي في القضاء ، حديث رقم 3592 ، ج4 ، ص 18 – 19

(2) رواه الترمذي في سننه ، كتاب العلم ، باب ما نهى عنه أن يقال عند الحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم 266 ، ص38

المبحث الثاني
الآراء حول الاستشهاد بالحديث في النحو واللغة

بعد أن عرفنا أهمية الحديث النبوي الشريف ومكانته في التشريع الإسلامي ، فهو كما كان مصدراً ثانياً في الأحكام الشرعية كذلك فهو المصدر الثاني للغة والنحو بعد كتاب الله العزيز .

أما قضية الاحتجاج بها في النحو واللغة فالنحاة في ذلك على ثلاثة أوجه ، فبعض النحويين يرى أن الرواية كانت بالمعنى فلم يحتجوا بالحديث ، وبعضهم يرى أن الرواية باللفظ ، فهم يحتجون به ، والبعض الآخر اتخذ منهجاً وسطاً في هذه القضية ، [1] وفيما يلي نورد تفصيلاً لآرائهم وحججهم واستدلالاتهم .

فالذين لا يجيزون الاستشهاد به ذهبوا إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند إليه في إثبات ألفاظ اللغة ، ولا في وضع قواعدها ، ومن هؤلاء أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع [2] ، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان [3] .

وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء الغربية حيث قال: (إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو [4] ،

---

(1) الاحتجاج بلفظ الحديث في النحو واللغة ، د. أحمد زكريا يوسف ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، إسلامية فكرية ثقافية محكمه ، العدد السابع عشر ، 1419هـ - 1999م ، ص184 .

(2) هو علي بن محمد بن علي يوسف الأشبيلي ، المعروف بابن الضائع (أبو الحسن) نحوي ، له من التصانيف : (شرح كتاب سيبويه في النحو) ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، توفي سنة 680هـ ، وقد قارب السبعين ، معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414هـ - 1993م ، ج2 : ص520

(3) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، الغرناطي ، نحوي عصره ولغوية ومفسرة ومحدثة ومقرئة ومؤرخة وأدبية ، ولد سنة 654هـ ، وأخذ القرآن عن أبي جعفر بن الطباع ، صنف البحر المحيط ، وارتشاف الضرب ، وغيرهما توفي سنة 745هـ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفاضل إبراهيم ، بيروت ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، 1384هـ - 1964م ، ج2 ، ص280 – 283

(4) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقري، كان إمام أهل البصرة في القرآن والنحو واللغة أخذ من جماعة من التابعين ، وقرأ القرآن علي سعيد بن جبير ومجاهد ، وروى عن أنس بن مالك وأبي الصالح السمان وعطاء وطائفة ، توفي سنة 246هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : ص213 .

وعيسى بن عمر[1] ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر [2] ، وهشام الضرير [3] ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك أي لم يحتجوا بالحديث – وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس [4] .

وعلل بعض المحدثين مذهب المتقدمين في عدم الاستشهاد بالحديث لأمرين هما :

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : ((عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : " يا رسول الله زوجنيها" فقال" ما عندك " قل " ما عندي شيء " قال : اذهب والتمس ولو خاتماً من حديد "فذهب ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد"... فقال له :" ماذا معك من القرآن ? قال :"معي سورة كذا وسورة كذا " لسور بعدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :" أم كنهها بما معك من القرآن ، وفى رواية أخري :" ملكتكها بما معك من القرآن " وفى ثالثة :" خذها بما معك من القرآن " وفى رابعة امكناكها بما معك من القرآن "[5] . نعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال

---

(1) هو عيسي بن عمر الثقفي ، كنيته أبو سليمان ، كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله ابن إسحاق ، وروي عن الحسن البصري ، صنف (الإكمال) و (الجامع) ، مات سنة 149هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : ص237 0 238

(2) هو علي بن الحسين ، وقيل بن المبارك وبه جزم الخطيب – المعروف بالأحمر شيخ العربية ، وصاحب الكسائي ، اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ ، صنف الأحمر : " التصريف " و " تفنن البلغاء " ، توفي 194هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : 158 .

(3) هو هشام الضرير صاحب الكسائي ، أبو عبد الله البارع في الأدب ، له " كتاب حدود الحروف " و " العوامل " ، و " الأفعال " ، واختلاف نعانيها ، توفي سنة 209هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : ص238 .

(4) خزانة الأدب ولب لباب العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1378هـ - 1967م ، ج1 ص10 .

(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مكتبة دار السلام ، دار الفيحاء ، الطبعة الأولي ، 1418هـ - 1997م – كتاب النكاح ، باب 35 ، حديث رقم 5126 ، ج9 : ص226 .

بعضها إذ يحتمل انه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ فأتي الرواة بالمرادف ولم يأتوا بلفظه ، إذ المطلوب إنما هو نقل المعنى . وأضافوا إلى هذا أن الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالاً علي الحفظ ، وان الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ولا سيما ألفاظ الحديث الطويلة [1] .

الثاني : أنه وقع اللحن فى كثير مما روي من الأحاديث ؛ لأن كثيراً من الرواة لم ينشئوا فى بيئة عربية خالصة ، حتى يكونوا عرباً بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى عن طريق صناعة النحو [2] . وأكد أبو حيان الأندلسي رفضه الاحتجاج بالحديث مطلقاً بقوله :((وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وإضرابهما ? فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث)) [3]. ويقول أبو الحسن الضائع :((تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد علي إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعني في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أفصح العرب))[4] . ويقول الدكتور ، عودة خليل:((فأول من تحدث فيها – أي قضية الاستشهاد بالحديث – أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع ، كان زعيم المانعين للاحتجاج بالحديث ، وقد تابعه في المنع أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ،

(1) أصول النحو ، سعيد الأفغاني أستاذ العربية في كلية الآداب ، ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها ، مطبعة جامعة دمشق الطبعة الثالثة ، 1383هـ - 1964م ، ص48 .

(2) الاستشهاد بالحديث في اللغة ، الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع الملكي ، الجزء الثالث ، شعبان سنة 1355هـ- 1936م القاهرة ، ص200

(3)عصور الاحتجاج في النحو العربي ، د. محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، 1980م ، ج1 : ص158 .

(4) المرجع نفسه ، ص159

وجلال الدين السيوطي [1] ، وخلاصة هذا الرأي أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف لسببين :

الأول: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من الرسول صلي الله عليه وسلم ، وأنها رويت بالمعني.

الثاني : أن أئمة النحو بعد المتقدمين لم يحتجوا بشيء .

أما المجيزون للاستشهاد بالحديث فيمثلهم ابن مالك الذي خوله علمه بالراوية الطمأنينة إلى نص الحديث النبوي فأكثر من الاستشهاد به لأنه كان على ثقة من نقل الحديث بلفظه ، فقد قال عنه شوقي ضيف : " كان أمة في القرآن ، ورواية الحديث النبوي ، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث " [2] .

ومن المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف : ابن هشام والدماميني [3] ،

---

(1) هو عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق الدين الخضري السيوطي ، جلال الدين ، إمام حافظ مؤرخ أديب ، له نحو 600 مُصنف ، منها " الإتقان في علوم القرآن " و " الأشباه والنظائر " ، ولد سنة 849هـ ، وتوفي 911هـ ، ينظر : وفات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولي ، 1419هـ - 1998م ، ج3 : ص301 .

(2) المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، 1976م ، ص310 .

(3) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي ، المخزومي ، الأسكندري ، المالكي ، ويعرف بلبن الدماميني بدر الدين ، أديب ، ناشر ، ناظم ، نحوي ، عروضي ، فقيه ، له جواهر البحور " وغيره ، ولد سنة 763هـ ، معجم المؤلفين ، ج3 : ص170 .

والجوهري [1] ، وابن سيده [2] وابن خروف [3] ، وابن جني ، والسهيلي [4] ، حيث قال : ((ولا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل)) [5] وهـؤلاء المجيزون استندوا إلى الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، قال ابن حزم [6] (لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه ، وقالوا إن الأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب ، وقد عرفت أن المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً وأبدعهم بياناً ولا ينازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار ، وإنما استندوا فى المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى بخلاف شعر العرب أو منثورهم. فإن رواته اعتنوا بألفاظه ؛ لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ ، قال ابن الضائع في شرح الجمل :" لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى واثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأظهر وجه يورده المجيزون أن

(1) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، الفارابي أبو النصر ، لغوي ، أديب ، ذو حظ جيد ، أصله من بلاد الترك من فاراب رحل إلى العراق وقراءة العربية علي أبي علي الفارسي ؛ وأبي سعيد السيرافي ، له " تاج اللغة " و " صحاح العربية " و " كتاب المقدمة في النحو " وغيرهما ، توفي سنة 393هـ ، معجم المؤلفين ، ج1 : ص362 .

(2) هو علي بن أحمد سيده ، اللغوي النحوي الأندلسي ، أبو الحسن الضرير ، كان حافظاً ، عالماً بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها ، له " المحكم " و " المحيط الأعظم في اللغة " ، و " شرح كتاب الأخفش " ، وغير ذلك توفي سنة 458هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : ص143 .

(3) هو علي بن محمد بن علي الحضرمي ، الأشبيلي ، الأندلسي ، المعروف بابن خروف أبو الحسن ، أديب ، نحوي ، أصولي ، له " شرح كتاب سيبويه " وسماه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " ، معجم المؤلفين ، ج2 : ص518 .

(4) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، الأندلسي المالكي ، ولد سنة 508هـ ، قراء القرآن وتعلم النحو ، توفي بمراكش سنة 581هـ ، وله " نتائج الفكر " ، و " الروض الأنف " وغيرهما ، بغية الوعاة ، ج2 : ص81 .

(5) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، ص199 .

(6) هو علي بن أحمد بن سعد بن حزم الظاهري ، أبو محمد ، عالم الأندلس في عهده وأحد أئمة الإسلام ، ولد بقرطبة سنة 384هـ ، وله " الفصل في الملل والأهواء والنحل " ، و " جمهرة الأنساب " توفي سنة 456هـ ، الأعلام وقاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزر كلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة العاشرة ، 1992م ، ص254 .

الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية[1] وقد تَبَنىَّ فريق من العلماء الدفاع عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف منهم الدماميني ، حيث يقول : " وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه ، وقال : إن ما استند إليه في ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام تقوم به الحجة . وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناءً على أ ، اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كافٍ ولا يخفى أنه يغلب الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط ، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ؛ فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها .

ثم أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مادوَن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ..."[2] .

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية ، ص200 – 201
(2) خزانة الأدب ، ج1 :ص14 – 15

يفهم من كلام الدماميني أنه يجوز الاحتجاج بالحديث الذى دُون في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، ولو فرضنا أن تبديلا الصدر الأول قبل فساد اللغة ، ولو فرضنا أن تبديلاً ما قد حدث في النص فإن المبدل ممن يحتج بكلامه . وأما الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول فلا يَجَوز الدماميني الاحتجاج بها"[1].

أما الذين ذهبوا إلي التوسط بين المنع والجواز في هذه المسألة: من أبرزهم أبو إسحاق الشاطبي [2] ، فإنه جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، حيث يقول :" وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابة لهمدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية ، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبني الكلام علي الحديث مطلقاً "[3] .

وقال عن ابن مالك وابن خروف في استشهادهما بالحديث معيباً لهما : ((وابن مالك ومن قال بقوله لم يفصلوا هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه فبنوا الأحكام على الحديث مطلقاً ، ولا أعرف له من النحاة شلفاً إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل)) [4] .

وتبع السيوطي الشاطبي ، حيث قال : " وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستند منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث

---

(1) ينظر : عصور الاحتجاج في النحو العربي ،ص163

(2) الشاطبي هو ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق ، مُحدث فقيه ، أصولي ، لغوي ، مفسر ، له "الموافقات في أصول الأحكام" ،"وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق" ، وغيرهما ، توفي سنة 790هـ ، معجم المؤلفين ، ج1: ص77.

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، خديجة الحديفي ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، 1981م ، ص24-25 .

(4) عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص 160 – 161

القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعني وقد تداولتها الأعاجم المولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ، ونقصوا ، وقدموا ، وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروي على أوجه شتي بعبارات مختلفة " [1] .

وعزى ابن الأنباري [2] ما جاء في الحديث مخالفاً للقواعد النحوية بأنه من صنع الرواة ، حيث يقول في ذلك : ((وأما الحديث : " كاد الفقر أن يكون كفراً " فإن صح فزيادة ((أن)) من كلام الراوي لا من كلامه صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح من نطق بالضاد)) [3] .

وجاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالتقرير التالي [4] :

1. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

2. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر علي الوجه الأتي :

أ/ الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب/ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات .

ج/ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د/ كتب النبي صلى الله عليه وسلم (رسائله إلى الملوك) .

هـ/ الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم

و/ الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز/ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، وابن سيرين .

---

(1) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال،دار البحوث للدراسات الإسلامية ، وإحياء التراث ، دبي ، الطبعة الأولي،1421هـ -2000م ، ج1: ص 246- 247 .

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي ، قدم بغداد ، وقراء الفقه علي سعيد بن الرزاذ حتى برع ، وقرأ الأدب على ابن منصور الجواليقي ، ولازم ابن الشجري حتى برع، له "الإنصاف في مسائل الخلاف" و"الإغراب في جدل الإعراب" ، ولد سنة 513هـ ، وتوفي 577هـ ، ينظر : نُباه الرواة ج2 : ص 169 – 170 .

(3) ينظر : خزانة الأدب ، ج1 : ص14

(4) عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص167 ، نقلاً من مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد4 ، ص7 .

ح/ الأحاديث المروية من طرائق متعددة وألفاظها واحدة .

ويرجح الباحث الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي على وفق ما جاء بـــه مجمع اللغة العربية ، أما ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي " أن العلماء الأقدمين لم يحتجوا بالحديث وتبعهم في ذلك المتأخرون ، فهذا غير صحيح ، وفيما يلي نورد عدم صحته :

أن الخليل ابن أحمد وهو رأس المتقدمين احتج بالحديث النبوي الشـــريف فـــي الجزء الأول من كتاب العين بما لا يقل عن أربعة وعشرين حديثاً ، كمـــا احـــتج أيضاً بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعاوية والحجاج ، وتابعه أصحاب المعاجم من بعده كالجوهري في الصحاح ، وابن سيده فـــي المخصـــص ، وابـــن فارس في المجمل ، ومقاييس اللغة ، والزمخشري في أساس البلاغة . وإذا قيـــل أن أصحاب المعاجم يختلف موقفهم من الحديث عن النوويين نجد سيبويه يستشـــهد ببعض الأحاديث إلا أنه لم يوردها على أنها أحاديث ، ولـــذلك لـــم تثـــر انتبـــاه الدارسين القدماء وجل المحدثين [1] .

(1) ينظر : عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص164

الفصـــل الثانـي

أهمية ضمير الفصل وشروطه

المبحث الأول : أهمية ضمير الفص

المطلب الأول : تعريف ضمير الفصل وتسميته

المطلب الثاني : موقع ضمير الفصل في الجملة

المطلب الثالث : موقع ضمير الفصل في الإعراب

المبحث الثاني : شروط ضمير الفصل

المطلب : ما يشترط في ضمير الفصل نفسه

المطلب الثاني: ما يشترط فيما قبل ضمير الفصل

المطلب الثالث : ما يشترط فيما بعد ضمير الفصل

المبحث الأول
أهمية ضمير الفصل

المطلب الأول

تعددت أراء النحويين في تعريف ضمير الفصل ، وتباينت آراؤهم ، واجتهاداتهم في الوصف الذي يطلق عليه ؛ ولعل منشأ هذا التباين في اجتهاداتهم فيما يسمي ب((ضمير)) ((الفصل)) هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها في الجملة ، وسنعرض هنا لأهم هذه الآراء ، يقول ابن الحاجب في توصيفه لهذا اللفظ : ((... صيغة مرفوع مطابق للمبتدأ)) [1] ، ويعلق الرضي الأستراباذي على ذلك بقولة : ((صيغة مرفوع ، لم يقل ضمير مرفوع ؛ لأنه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير أو لا ؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير منفصل مرفوع)) [2]

وذهب آخرون منهم أبو حيان الأندلسي إلى أنه صيغة ضمير منفصل مرفوع))[3]

ويري فريق ثالث أنه ضمير ، يفهم ذلك من قول الزمخشري : ((ويتوسط بين المبتدأ أو خبره أ ؛ د الضمائر المنفصلة المرفوعة)) [4] .

وذهب السيوطي إلي ما ذهب إليه الزمخشري في نعته بالضمير ، حيث يقول : ((ضمير رفع منفصل يقع مطابقاً لمعرفة قبل الابتداء ، أو منسوخ بعد مبتدأ)) [5] وكل هذه التعريفات التي أوردها النحاة نجدها لا تخرج عن وصف هذا اللفظ بالضمير ، وإن تعددت الألفاظ الدالة عليه .

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستر اباذي ، تحقيق .د. إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 1419هـ - 1998م ، ج3 : ص60 .
(2) المصدر السابق ، ج3 : ص60
(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفي أحمد النماس ، ط1 ، 1989م ، ج1 : ص489 .
(4) المفصل بشرح ابن يعيش ، موفق الدين يعيش به علي ، قدم له ووضع هو امشهد . إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 2000م ، ج1 : ص328 .
(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، ط2 1419هـ - 1998م ، ج1 : ص237 .

والذي يبدو أن هذا الخلاف يرجع إلى خلافهم حول حرفية ضمير الفصل وماهيته وأسميته ، واباً كان رأيهم في ذلك فإن حقيقة ضمير الفصل وما هيته التي يؤكدها الاستعمال اللغوي إنه واحد من ضمائر الرفع المنفصلة((أنا ، نحن ،أنت...الخ)) ، ولم يحدث أن استخدم بغير هذه الصيغة فالأوفق والأوجه في تعريفه أن يقال ضمير رفع منفصل ، إذ أن هذه التعريف يجمع كل التعريفات السابقة ويؤكد هذا الواقع اللغوي لضمير الفصل نصوص اللغة ، لا سيما النص القرآني وهو أفصح نص وأوثقه)) [1] .

وكما اختلف النحاة في تعريف ضمير الفصل ، كذلك اختلفوا في حرفيته أو أسميته ، فاضطربت آراؤهم وتعددت تأويلاتهم ، حتى أن بعضهم يعده مرة حرفاً ، وأخري اسماً ، والمستعرض لآراء النحاة يجد أن الأكثرية مع الحرفية ، ويشير إلي هذا أبو حيان بقوله : ((وأكثر النحاة يذهب إلي أنه حرف)) [2] .

ولعل الذي دفع النحاة إلي القول بحرفية((ضمير الفصل))أنهم لم يجدوا له أثراً إعرابياً في الكلام,ومن ثم رأوا فيه معنى الحرف , يقول بن مالك شارحاً هذا المضمون: ((فالأكثرون على انه لا موضع له , لان الغرض به الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبراً لا صفة , فاشتد شبه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب))[3]

يقول الخليل: ((والله انه لعظيم جعلهم ((هو)) فصلاً في المعرفة وتصييرهم بمنزلة ((ماء)) إذا كانت ((ماء)) لغواً)) [4].

(1) مجلة مجمع اللغة العربية السوداني ، العدد الخامس 1424هـ - 2003م مقال ضمير ((الفصل)) د. محمد غالب عبد الرحمن ، ص129 .
(2) ارتشاق الضرب ، ج1 : ص489 ، وينظر : همع الهوامع ، ج1 : ص68 .
(3) شرح الكافية الشافية , ابن مالك , تحقيق عبد المنعم هريدي , دار المأمون للتراث , 1982م , ج1: ص 244 -245.
(4) الكاتب: ج2 , ص 397.

وقال سيبويه:((هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً))[1] ثم قال : ((وإذا صارت هذه الحرف فصلاً , وهذا موضوع فصلها في كلام العرب...)) [2].

ويقول في موضوع آخر : ((...ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ وذلك كقولك: ((ما أظن احداً هو خيراً منك))[3].

المتأمل لهذه النصوص يدرك تفسير سيبويه وشيخه الخليل لهذه الألفاظ, فهي حروف إذا استعملت فصلاً, كما في قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ{6})[4] , وقولك كان زيد هو القائم .

وإن لم تستعمل فصلاً فهي أسماء ، كما في قراءة [5] من قرأ يرفع الظالمين في قوله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ{76}) [6] ، وقول روبة : ((أظن زيداً هو خير منك)) [7] ، فالضميران (هم) و (هما) اسمان ، ومن ثم لهما محل من الإعراب .

وبعد استعراضنا لآراء النحاة حول حرفية ضمير الفصل أو أسميته يمكننا أن نوفق بين من قالوا بأسمتيه وبين حرفيته بما يلي :-

إنه إذا تعين كونه فصلاً يكون مجرد حرف أو أداة تؤدي أغراض الفصل وتعين خلو موقعه من الإعراب .

---

(1) المصدر السابق , ج2: ص 390.
(2) المصدر السابق , ج2: ص
(3) المصدر السابق : ج2: ص395.
(4) سورة سبأ : الآية 6
(5) هي قراءة عبد الله ، وأبو زيد ، ينظر : البحر المحيط ، ج8 ، ص27
(6) سورة الزخرف الآية 76
(7) الكتاب ، ج2 ، ص392

أما إذا تردد بين الفصلية والتوكيد والابتداء والبدل ، فيجوز أن يكون حرفاً ويجوز أن يكون اسماً .

وكما اختلف النحاة في تعريف ضمير الفصل وتصنيفه كذلك اختلفوا في اللفظ الذي يطلق عليه ، فالبصريون أطلقوا عليه ضمير الفصل ، وسماه أكثر الكوفيين عماداً ، وأطلق عليه فريق ثالث لفظ (دعامة) [1] ، وبعض المتأخرين سماه صفة ، قال أبويان يعني التأكيد) [2] .

وتعدد هذه المصطلحات يشير إلي حقيقتين [3] :

الأولى : خلاف النحاة حول وظيفة هذا الضمير ودوره في السياق اللغوي .

الثانية : ((تنافس مدرسة البصرة والكوفة في وضع المصطلحات النحوية إذ من المعلوم أن البصرة سبقت الكوفة بزمن طويل في وضع قواعد النحو أعربي ، ومن ثم حاول الكوفيون اللحاق بالبصريين وبذلوا جهوداً كبيرة في جعل مصطلحاتهم تمتاز عن المصطلحات البصرية)) .

وسُمي في اصطلاح البصريين فصلاً ؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ، ليخرج من معنى النعت كقولك:(زيد هو العاقل)[4]'

يقول سيبويه : ((وإنما فصل ؛ لأنك إذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن يريد بالظريف نعتاً لـ ((زيد)) فإذا جئت بـ ((هو)) أعلمت أنها متضمنة للخبر)) [5] ، وينقل توضيحاً أكثر لهذه التسمية عن شيخه الخليل حيث يقول : ((... فإذا ابتدأت وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك ، فكأنه ذكر ((هو)) ليستدل المتحدث أن ما بعد الاسم ليس منه . وهذا كلام الخليل رحمه الله))[6] .

(1) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص60-62 ، وشرح المفصل ، ج2 : ص328 ، وهمع العوامع ج1 : ص336.
(2) ينظر همع الهوامع ، ج1 : ص336
(3) مجلة مجمع اللغة العربية السوداني ، العدد الخامس 1424هـ - 2003م مقال ضمير الفصل ، د. محمد غالب ، ص129.
(4) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص62 .
(5) الكتاب ، ج2 : ص388 .
(6) الكتاب ، ج2 : ص389 .

((وعلل الكوفيون تسميته عماداً ، لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد الحافظ للبيت من السقوط))[1] .

((والمصطلح الثالث دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ويقوى ، وهو لبعض الكوفيين))[2]

والمصطلح الرابع : ((صفة ، وهو لبعض المتأخرين ، وهو ضعيف يقول سيبويه مانعاً ذلك : ((وقد زعم ناس أن ((هو)) هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هنا صفة للمظهر ...))[3] .

ومما سبق نلاحظ ما يأتي :

إن المصطلحين الأولين متقاربان في المضمون وهو أن ما بعد هذا الضمير يتعين أن يكون خبراً ، فمصطلح الفصل ليفصل بين الخبر والنعت ، ومصطلح العماد ، ليثبت ما بعد الفصل على الخبرية دون سواها من أوجه الإعراب ، وأكثر هذه المصطلحات استعمالاً هو مصطلح الفصل ؛ لأنه أدق تصويراً لواقع هذا اللفظ ، ولا يكاد يذكر مصطلح ((العماد)) أو ((الدعامة)) إلا نادراً .

(1) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص62 .
(2) همع الهوامع ، ج1 : ص336 .
(3) الكتاب ، ج2 : ص390 .

المطلب الثاني
موقع ضمير الفصل في الجملة

الفصل من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ولكنه يتميز عنها بأنه لـــه مواقع خاصة في الجملة يكون فيها فصلاً دون غيره من سائر الضـــمائر ، ومـــن هذه المواقع أنه :(يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده)[1] وهي (إن) وأخواتها ، و (كان) وأخواتها ، و (ظنت) وأخواتها .

نحو قوله تعالى : (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّـــمِيعُ الْعَلِيمُ{61})[2] ، و(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَـــى كُـــلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[3]

ونحو : ظننته هو الشجاع .

وأجاز أهل المدينة وقوع الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما ، نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك [4] . ووافقهم أبو موسى الجز ولي [5] يقول الخليل : ((والله إنه لعظيم جعلهم ((هو)) فصلاً في المعرفة ، وتصـــييرهم إياها بمنزلة ((ما)) إذا كانت ((ما)) ((لغواً))[6] .

فهو يعني إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياسه فما ظنك بالنكرة !

وقال سيبويه : ((اعلم أن (هو) لا يحسن أن يكون فصلاً حتى يكون ما بعـــدها معرفة ، أو ما أشبه مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيـــداً وعمـــراً ، نحو خيراً منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشراً منك ، كما أنها لا تكون في الفصـــل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها))[7] .

---

(1) شرح المفصل ، ج2 : ص328
(2) سورة الأنفال : الآية 61 .
(3) سورة المائدة : الآية 117 .
(4) ارتشاق الضرب ، ج1 : ص439
(5) هو عيسى بن يلبخت أبو موسى ، من أهل مراكش ، وجز وله من قبائل البربر ، أخذ النحو واللغة والأدب عن ابن بري ، وقرأ عليه الجمل للزجاجي ، توفي بأزمور من ناحية مراكش ، 607هـ ، بغية الوعاة ، ج2 : ص236 – 237 .
(6) الكتاب ، ج2 : ص397
(7) الكتاب ، ج2 ، ص392 .

والذي يضارع المعرفة أفعل التفضيل ،لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة ، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف .

ويمتنع دخول اللام عليه ؛ لأن الألف واللام تعاقب (من) فلا تجامعها فجري مجرى العلم ، نحو (زيد وعمرو) في امتناعه من الألف واللام ، وليس بمضاف مع أن (من) تخصصه ؛ لأنها من صلته ، فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول [1] ، كقوله تعالى : (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاء اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً{39})[2] ، فقد تكون (أنا) فعلاً وصفة ، وكذلك قوله تعالى : (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاء اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً{19})[3] .

وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً كـ ((أقل ، وأكثر ، وخير ، ونحوها)) وخالف عبد القاهر الجرجاني في ذلك ، فالحق المضارع بالاسم لتشابههما ، وجعل منه وقوله تعالى : (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ{13})[4] ، وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ ، وتبع الجرحاني أبو البقاء ،[5] فأجاز الفصل في قوله تعالى : (مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ{10})[6] ، وابن الخباز [7] قال في شرح الإيضاح لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع وهو قول السهيلي ، قال

---

(1) ينظر شرح المفصل ، ج2 : ص231

(2) سورة الكهف : الآية 39

(3) سورة المزمل : الآية 20

(4) سورة البروج الآية 13

(5) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، ولد ببغداد سنة 538هـ ، وقرأ علي ابن الخشاب وابن عساكر ، توفي ببغداد سنة 616هـ ،، له ((التبيان في إعراب القرآن)) ، و((والباب في علل البناء والإعراب)) وغيرهما ، ينظر : إنباه الرواة ، ج2 : ص116 – 118 .

(6) سورة فاطر الآية 10

(7) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الاربلي الضرير المعروف بابن الخباز ، عالم في النحو واللغة والفقه ، والعروض ، توفي ، سنة 936هـ وقيل سنة 637هـ له : (النهاية في شرح الكافية في النحو وشرح اللمع لإبن جني) ينظر بغية الوعاة ، ج1 ، ص304 .

في قوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى{43} وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا{44} وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى{45})[1] ، وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث , لان بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود[2] : أنا أُحيي وأميت, وأما الثالث فلم يدعه احد من الناس))[3].

وقال ابن هشام يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى : ((ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي الله إلى صراط العزيز الحميد))[4] , ((فعطف ((يهدي)) على ((الحق)) الواقع خبراً بعد الفصل))[5] .

ويرجح الباحث جواز وقوع المضارع والماضي بعد الفصل وذلك للأتي :

أولاً : إن الذين أجازوا وقوع المضارع والماضي بعد الفصل استندوا إلي الواقع اللغوي ، وما كان مستنداً إلي الواقع اللغوي مقبول عندي ، ولا سيما أنه ورد في أفصح النصوص وهو القرآن الكريم كما ورد في الآيات السابقة .

ثانياً:إن الضمير الذي ورد في الآيات السابقة قد أدي الغرض من ضمير الفصل ، وهو التوكيد ، وقصر الحكم على المسند إليه .

ثالثاً : إن اللغة العربية لا تخضع خضوعاً تاماً للقواعد ، وقد يعترض على ذلك بجعل الضمير في الآيات السابقة توكيداً لما قبله ، وردي علي ذلك هو : إنه إن صح ذلك في الآيات التي جاء فيها ضمير الفصل بعد الضمير فلا يصح في الآية التي جاء فيها بعد غير الضمير .

وأجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه نكرة ، نحو : (ما ظننت أحداً هو القائم) وحملوا عليه قوله تعالى : (أن تكون آمة هي أربي من آمة)[6] ، فقدروا (أربي) منصوباً))[7] .

---

(1) سورة النجم : الآيات (43 – 44 – 45)

(2) هو بن كنعان بن قوش ، ورد ذكره من سفر التكوين وهو أول جبار في الأرض ، يضرب به المثل للصياد الماهر ، أشار إليه القرآن الكريم أيضاً في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام دون اسمه ، الموسوعة العربية الميسرة ، الثانية المحدثة ، دار الجيل ، بيروت ، القاهرة ، تونس ، مج4 : ص2474

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ج2 : ص 494 .

(4) سورة سبا الآية6

(5) مغنى اللبيب ، ج2 : ص495

(6) سورة النحل ، الآية 92

(7) مغنى اللبيب ، ج2 ، ص494

وذهب الكسائي ، والفداء إلى : جواز وقوع الفصل في غير الابتداء والنواسخ ، نحو ما بال زيد هو القائم ، وما شأن عمرو هو الجالس ، ومررت بعبد الله هو السير))[1] .

وتفرد الفراء بجواز وقوع الفصل في أول الكلام قبل المبتدأ أو الخبر [2] ، وجعل منه قوله تعالى : ((وهو محرم عليكم إخراجهم))[3] .

وذهب قوم من النحويين إلى جواز وقوع الفصل قبل مشتق تقدم ما ظاهره التعلق به ، نحو : كان زيد هو بالجارية الكفيل ، بشرط أن لا يقصد كون بالجارية في صلة الكفيل على حد قوله تعالى : (وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ{58})[4] ، فإن قصدته لم يجز إجماعاً[5] .

وذهب آخرون إلي جواز توسط الفصل بين ((كان)) واسمها ، وبين ((ظن)) والمفعول الأول نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيداً[6] .

ووجه المنع في الكل عند الجمهور : أن فائدته صوت الخبر من توهمه تابعاً ، ومع تقديم الخبر يستغني عنه ؛ لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً ، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلو تقدم مفعولاً ((ظننت)) عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو : زيداً هو القائم ظننت ، وأن تقدم الأول وتأخر الثاني نحو : زيداً ظننت هو القائم ، ففي جواز ذلك نظر ، قاله أبو حيان ، وقال : ولا يقع بين الخبرين ، فلا تقول : ظننت هذا الحلو هو الحامض ؛ لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده [7] .

ويقول الرضي [8] الاستر اباذي : ((لو ثبت ((الفصل)) في كلام يصح

---

(1) همع الهوامع في شرح الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، ط1 1419هـ - 1998م ، ج1 : ص236

(2) المصدر نفسه ج1 : ص236

(3) المصدر السابق ، ج1، ص239 – 240 .

(4) سورة يوسف : الآية58

(5) همع الهوامع ، ج1 : ص239

(6) المصدر السابق ، ج1 : ص239 – 240 .

(7) ينظر : شرح كافيه بن الحاجب ، الرضي الاستر اباذي ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 1419هـ - 1998م ، ج3 : ص64

(8) هو الرضي بن محمد السن الاستر اباذي ، عالم بالعربية ، له شرح علي الكافية وعلي الشافية لا بن الحاجب ، توفي سنة 684هـ ، ينظر : بغية الوعاة ، ج1 : ص567 .

الاستدلال به ، نحو : ((ما أظن أحداً هو خيراً منك)) ، و ((كان زيد هو أفضل منك عمرو)) و ((رأيت زيداً هو مثلك أو غيرك)) ، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه فصلاً ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين ، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع ، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات لام أو بين معرفة ونكرة هو أفعل التفضيل [1] ، كما ذكر سيبويه [2] .

ويرجح الباحث وقوع الفصل بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها وما عدا ذلك من أراء فهو اجتهادات لا يؤيدها دليل من نص موثوق به قرآناً،أو شعراً، أو نثراً ومن المواقع التي اختلف فيها النحويون وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ، فمنعه الجمهور وحكي الأخفش [3] الأوسط مجيء ذلك عن العرب ومن قرأ (وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ{78})[4] ، بنصب ((أطهرك)) لا حن عند أبي عمرو [5] .

ولتوجيه هذه القراءة نقف على بعض القراء والنحويين :

قرأ بنصب ((أطهر)) في الآية جماعة من القراء ، منهم سعيد بن جبير والحسن البصري بخلاف ، ومحمد بن مروان السدى ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحق [6] ، ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم [7] .

---

(1) شرح كافية بن الحجاب ، تحقيق إميل بديع ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 1419هـ - 1998م ، ج3 : ص64 .
(2) الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بدون طبعة وتاريخ .
(3) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش الأوسط ، سكن البصرة وقرأ النحو علي سيبويه (ت215) ، وله ((معاني القرآن)) ، و ((الاشتقاق)) ، وغيرهما ، ينظر : أنباه الرواة : ج2 : ص36 .
(4) سورة هود : الآية 78
(5) ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 1989م ، ج1 : ص489 .
(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي الجندي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي 1356هـ، ج1 : ص325 .
(7) البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1413هـ - 1993م ، ج5 : ص247 .

وهذا الجمع من القراء الفصحاء ليس بمستقيم الحكم على قراءتهم بـــاللحن ؛ ولكن أبا عمرو مع ذلك أنكرها ورُويَ عنه أنه قال فيما حكي سيبويه عنه :

(احتبي ابن مروان في ذي في اللحن)[1] .

وابن مروان هو أحد قراء المدينة ، ولذلك قال سيبويه (أما أهل المدينة فينزلـــون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً ، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال : احتبي ابن مروان في ذي في اللحن))[2] .

وفيما يدور حول هذه القراءة نقف مـــع نـــص ســـيبويه ونـــدلى بـــبعض الملاحظات عليه

الملاحظة الأولى :

أبداه السيرافي [3] بقوله : (هذا كلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو ، لأن أهـــل المدينة لَمْ يُحكَ عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حُكِيَ عنهم : هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم بالنصب وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان ، وأطهر لكـــم مُنَزَّل منزلة المعرفة في باب الفصل ...)[4]

... "[5].

أمَّا الملاحظة الثانية : فإنَّ هذا النص الذي جاء في كتاب سيبويه قد ورد فـــي طبعة بولاق ، وهي النسخة المتداولة والمعروفة لدي العلماء والباحثين وهي كمـــا يقول عبد السلام محمد هارون : " وكانت موضعاً للدراسات المختلفة والإشـــارات العلمية الكثيرة "[6] . وفي النص الذي جاء لَمْ يتعرض سيبويه للقراءة صراحة ولم يذكر الآية ؛ ولذلك نجد أن الأنصاري لَمْ يضع هذه الآية فيما خطأه سيبويه

---

(1) الكتاب ، ج2 : ص396 (الهامش)
(2) الكتاب ، عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ، المطبعة الكبري الأميرية ، بولاق ، 1317هـ ، ج1 : ص397 .
(3) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المارزبان السيرافي ، كان معتزلياً ، أخذ اللغة عن ابن دريد ، والنحو عن ابن السرَّاج ، توفي سنة 368هـ ، وله (أخبار النحويين والبصريين) و (شرح كتاب سيبويه) و (الإقناع) . يُنظر ، أنباه الرواة على أنباه النحاة : ج1 ، ص348 ؛ سير إعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، 1402هـ - 1982م ، ج6 ، ص 247 ؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ج1 ، ص 507 – 508 .
(4) الكتاب : ج2 ، هامش ص 396 .
(5) الكتاب : ج2 ، هامش ص396
(6) الكتاب : ج5 ، ص396 . (فهارس الكتب) .

من القراءات في كتابه : (سيبويه والقراءات) وقال : " لأني لَمْ أعثر عليها في كتابه "[1] . أو بعبارة أدق في النسخة المتداولة ، ولا ريب أن الكتاب كانت له نسخة متباينة في كثير من المواضع .

كما أنَّ عبد السلام محمد هارون بناء على نص سيبويه في هذه النسخة المتداولة علَّق على قول ثعلب [2] في مجالسه : " قال سيبويه احتبى بن جوية في اللحن في قوله :(هُنَّ أطهر لكم) "علق عبد السلام محمد هارون على هذا بقوله : " لِمْ يذكر سيبويه الآية وإنما الذي ذكرها السيرافي "[3] .

ولكن نسخة الكتاب التي حققها عبد السلام محمد هارون جاء أنه قرأ : (هَؤْلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فنصب[4] . وأشار الأستاذ المحقق أنه ساقط كما أثبت الآية في فهرس الكتاب .

ومن هذا يتضح أن سيبويه تعرض للآية وذكرها صراحة ونقل رأي أبي عمرو فيها ، ولهذا أيضاً فإن بعض النحاة نسب إليه القول بخطئها كما ذكر ثعلب[5] .

وقال ابن جِنَّي : " ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها "[6] وكذلك قال الزمخشري[7] .

أمَّا الملاحظة الثلاثة : فنسب القراءة في نص سيبويه وتعليق السيرافي إلى أهل المدينة . ولكن الظاهر أن القراء الذين قرأوا بها ليسوا من أهل المدينة فقط بل فيهم الثقفي كعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير من أزد قريش[8] .

وأماَّ مروان بن الحكم فهو أفصح الأمويين .

---

(1) سيبويه والقراءات : د. أحمد مكي الأنصاري ، توزيع دار المعارف بمصر ، سنة 1392هـ - 1972م ، ص50 .
(2) مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مصر دار المعارف ، بدون رقم ، 1960م ، ج2 ، ص359 .
(3) المصدر السابق : ج2 ، هامش ص359
(4) الكتاب : ج2 ، ص397 ؛ ولعلَّ سبب ذلك أنه حقق المجالس قبل تحقيق الكتاب فقد كان الأول سنة 1949م ، والثاني سنة 1977م
(5) المصدر السابق : ج5 ، ص19 (الفهرس) .
(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ج1 ، ص325 .
(7) الكشَّاف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله ابن عمر الزمخشري ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1397هـ - 1977م ، ج2 ، ص283 .
(8) يُنظر ، الكتاب : ج2 ، هامش ص396 .

أمَّا موقف النحاة من هذه القراءة : فإن أبا عمرو أنكرها ورآها لحناً ، ولعل سبب ذلك أن القاعدة النحوية لا تجيز مثل ما في القراءة بنصب (أظهر) لأنها حددت موقع ضمير الفصل أن يكون بين جزئي الجملة و (هن) في الآية لا تصلح أن تكون فصلاً مع نصب (أطهر) حالاً ولا يجوز أن يقع الفصل بين الحال وصاحبها على هذا [1] .

وقد تابع أبا عمرو فيما ذهب إليه جماعةُ من النحاة حتَّى ادعى الزبيري الإجماع على منع ما في القراءة قال عنها : " وهذا مخالف لما قال النحويون لأجمعون "[2] – وهي دعوى ليس عليها دليل كما سنرى – قال مكي بن أبي طالب: " وقد روي أن عيسى بن عمر قرأ (أطهرَ) بالنصب على الحال وجعل (هُنَّ) فاصلة وهو بعيد وضعيف ... (هُنَّ أَطْهُر) مبتدأ وخبر لا يجوز عند البصريين غيره ..."[3] .

وقال الأخفش : " وكان عيسى يقول : (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) وهذا لا يكون إنما ينصب خبر الفعل الذي يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره وهذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل "[4] . يعني : هي وهو وهن ، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً ، فالأخفش هنا ينكر هذه القراءة .

وقيض الله تعالى لهذه القراءة من ينصرها ويدافع عنها ويخرجها علي وجوه جائزة في العربية ، قال ابن جني :(وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أن تجعل (هن) أحد جزئي الجملة وتجعلها خبراً لـ (بناتي)
كقولك :(زيد أخوك هو) ، وتجعل (أطهر) حالاً من (هن) ، أو من (بناتي) والعامل فيه معني الإشارة كقولك هذا زيد هو قائماً أو جالساً ونحو ذلك مجازة.....)) .[5]

---

(1) يُنظر ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ج1 ، ص325
(2) طبقات الزبيري : الزبيري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، دار المعارف ، بدون طبعة وتاريخ ، ص41 .
(3) مشكل إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري ، تحقيق د. صالح ، كلية الآداب جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ، 1405هـ - 1984م ، ج1 ، ص371 .
(4) معاني القرآن : الأخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق فائز فارس ، الكويت ، المطبعة العصرية ، 1400هـ - 1979م ، ج2 ، ص351
(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ج1 : ص325 .

ووافقه العكبري[1] وأبو حيان[2] وأضافا وجهاً آخر في التخريج وهو : أن تجعل (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر ، و ((هن)) مبتدأ ، و ((لكم)) خبر و (أطهر) حال . وبهذه التوجيهات تكون القراءة قد خرجت عن دائرة اللحن .

ويرجح الباحث أنه لا يجوز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ؛ لأن من شروط الفصل أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها ، وأوافق ابن جني والعبكرى وأبو حيان في تخريجهم للآية السابقة .

لكن الذي تركن إليه النفس هو ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز وقوع الفصل قبل الحال أو بين الحال وصاحبها، كما في الآية دون شذوذ .... قد ادعوا النقل عن العرب كما يقول أبو حيان[3].

وقال ابن مالك[4] :"وأجاز قوم وقوعه قبل الحال، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم :(هن أطهرَ لكم) بالنصب، وقول بعض العرب :(أكثر أكلي التفاحة هو نضيجه)، والوجه في الأول أن ينصب (أطهر) بـ(لكم) على أنه خبر (هن) فيكون من تقديم الحال على عاملها ألظرفي نحو قوله تعالى:(وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ{67})[5] بنصب مطويات، وأما نصب (نضيجة) فيجعل (هو) وخبره خبر المبتدأ الأول، والتقدير أكثر أكلي التفاحة إذا كانت نضيجة "[6]، ومن هؤلاء النحاة عيسى نفسه وحكي عنه أنه كان يجوز :(هذا زيد هو خيرا منك)[7].

فعند هؤلاء النحاة تدخل القراءة في دائرة الجواز، ولن يُرد على مذهبهم ما أورده بعضهم في قوله : " فعند هؤلاء النحاة تدخل القراءة في دائرة الجواز، ولن يُرد

---

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، المطبعة العصرية ، الكويت 1400 – 1980م ، ج2 : ص709 .
(2) ينظر : البحر المحيط ، ج5 : ص247 .
(3) البحر المحيط : ج5 ، ص247
(4) هو : جما الدين محمد بن أبي عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي ، ولد سنة 600هـ ، أخذ عن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (683 – 748هـ) ؛ طبقات القراء ، تحقيق < . أحمد خان ، ط1 (1418هـ - 1998م) ؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ج1 ، ص130 .
(5) سورة الزمر : الآية 67 .
(6) شرح الكافية الشافية : ج1 ، ص242 .
(7) المساعد على تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق : د . عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، 1982م ، ج1 ، ص121 .

على مذهبهم ما أورده بعضهم في قوله : "إن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم "[1] . وذلك لأن غيرهم جوّز ذلك كما ورد في نص ابن مالك السابق ، ويؤكده بقوله[2] : " ومن دلائل جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي قراءة بعض السلف – الحسن البصري[3] رحمه الله – : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ{67})[4] بنصب مطويات " . وهو رأي مقبول ما دام العمدة فيه السماع وحجته من القراءات ، كما أنهم توسعوا في الظروف والجار والمجرور كثيراً فلا يضيق الواسع هنا فالقول بأن (أطهر) في الآية منصوب على الحال ، كما يرى هؤلاء النحاة ما يسوغه من الشواهد فلا ضير في الأخذ به .

نسب ابن هشام للأخفش القول بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها في قوله[5] : " وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكاً وجعل منه : (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فيمن نصب (أطهر) وهذا خلاف ما ذكر عنه في معانيه فهو كان لا يُجوِّز هذه القراءة فهل رجع عن القول بعدم الجواز إلى القبول بالجواز " فلم يوجد مرجحاً قوياً لهذا أو ذاك غير أنه ليس ببعيد رجوعه عن القول الأول إلى القول الثاني الذي به تصح قراءة النصب في (أطهر) ، لا سيما وقد حكي عنه القول بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها غير ابن هشام جماعة منهم ابن عقيل قال[6] : " وحكي الأخفش أن بعض العرب

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ج2 ، ص493 ؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج2 ، ص732 .
(2) شرح الكافية الشافية : ج2 ، ص732 ، 733 .
(3) أبو سعيد ، سيد أهل زمانه علماً وعملاً قرأ القرآن على حطان القرشي ، عن أبي موسى ، روى القراءات عن يونس بن عبيد ، وأبو بكر عمرو بن العلاء ، يُنظر ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق بشار معروف وشعيب الأرناؤط وصالح عباس ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1404هـ - 1984م ، ج1 ، ص111 ، 112
(4) سورة الزمر : الآية 67
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ج2 ، ص494 .
(6) المساعد على تسهيل الفوائد : ج1 ، ص121 .

يقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم (... هُنَّ أطهَرَ لَكُمْ)" . وقال السيوطي[1] : " وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة (هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أطْهَرَ لِكُمْ) بنصب (أطهر)" . وكذلك حكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل [2] ، فقول الأخفش بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها هو السائد في كتب النحاة ، مِمَّا يرجح رجوعه عن القول الأول .

والباحث لا يميل إلى وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، وإذا ورد ذلك فهو حالة نادرة في اللغة ، لأن من شروط الفصل أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها ، والله أعلم .

---

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج1 ، ص68 .
(2) شرح التسهيل : جمال الدين عبد الله بن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م ، ص187 .

المطلب الثالث
موضع ضمير الفصل من الإعراب

ذهب البصريون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر لا موضع له من الإعراب ، وتعليل ذلك عندهم ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ... كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك) و (تلك) وتثنى وتجمع ، ولاحظ لها من الإعراب ...))[1] .

يتضح لنا من النص السابق أنه عند البصريين اسم ملغي لا محل له من الإعراب، فهو بمنزلة (ما) إذا ألغيت ، ولذلك قال الخليل : ((والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في باب المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً))[2]

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر له موضع من الإعراب))[3] .

ولكنهم اختلفوا في موقعه ، فقال الكسائي محله محل ما بعده)) ، وقال الفراء : محله كمحل ما قبله)) ، ففي : زيد هو القائم ، محله محل رفع عندهما ، وفي ((ظننت زيداً هو القائم)) محله عند الكسائي نصب ، وعند الفراء رفع ، وفي ((إن زيداً هو القائم)) محله عند الكسائي رفع وعند الفراء نصب))[4] .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : ((إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً ، وكما أنك إذا قلت : (جاء زيد نفسه) كان ((نفسه)) تأكيداً لـ ((زيد)) في إعرابه ، وكذلك العماد إذا قلت : ((زيد هو العاقل)) يجب أن يكون تابعاً))[5] .

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، المكتبة التجارية الكبري ، ط2 ، 1995م ، ةج2 : ص213 .
(2) الكتاب ، ج2 : ص397 .
(3) الإنصاف ، ج2 : ص213 .
(4) همع الهوامع ، ج1 : ص237 .
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2 : ص223 .

أما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده فقد قال : ((لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون تابعاً له في إعرابه))[1] .

وأبطل ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال : ((أما قولهم : ((إنه توكيد لما قبله فتزل منزلة النفس من قولهم : ((جاءني زيد نفسه)) ، فهذا باطل ؛ المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، وأما قولهم : ((إنه مع ما بعده كالشيء الواحد)) ، فهذا باطل ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ...))[2]..

وكذلك قال الرضي الاستراباذي[3]

ومما سبق ذكره من آراء النحاة في إعراب ضمير الفصل نستنتج ما ياتي إنه إذا تعينت فصيلته تعين خلو موقعه من الإعراب ؛لأنه حينئذ لا يعمل في غيره ، ولا يعمل فيه غيره ،أما إذا لم تتعين فيه الفصيلة فيتعين أن يكون له موقع من الإعراب ، وسيأتي تفصيل ذلك .

وليست فصيلة هذا الصيغة المذكورة لازمة في كل موضع ، بل لها مواضع خاصة تكون فيها فصلاً ، يقول الرضي في ذلك : ((تتعين فصيلة هذه الصيغة المذكورة إذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوباً نحو : ((كان زيد هو المنطلق)) ، أو دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وإن كانت بعد مضمر نحو : ((أن كنت لأنت الكريم)) ، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بلا ((لام الابتداء)) ، جاز كونها تأكيداً لذلك الضمير ، نحو قوله تعالي :((إنه هو الغفور الرحيم))[4]، فإنه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع ، أما إذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها ؛ فإنها لا تكون تأكيداً ؛ لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر ، ولا تكون مبتدأً ، لانتصاب ما بعدها ، وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها ، فإنه لا تدخل لام الابتداء على التأكيد ، ولا تكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها))[5] .

---

(1) المصدر السابق ، ج2 : ص213 .
(2) المصدر السابق ، ج2 : ص213 – 214 .
(3) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص66 – 67 .
(4) سورة القصص : الآية 16 .
(5) شرح كافية بن الحاجب ، ج3 : ص66 .

ومما تعينت فيه الفصيلة في القرآن الكريم – وهو أوثق النصوص وأفصحها – قوله تعالى :(وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ{32})[1]، وقوله تعالي (وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ{77})[2] ، وقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ{6})[3] ، وقوله تعالى : (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ{180})[4] . وبعض العرب يجعلون الفصل مبتدأ خبره ما بعده ، يقول سيبويه حاكياً ذلك : ((وقد جعل ناس كثير من العرب ((هو وأخواتها)) في هذا الباب مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، تقول : ((أظن زيداً أبو خير منه)) ، قمن ذلك بلغنا أن روبه كان يقول : ((أظن زيداً هو خير منك))[5] .

وحكي عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقولون [6] : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ{76})[7] ، قرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : (الظالمون) بالرفع على أنه (خبر) ، و (هم) مبتدأ ، وذكر أبو عمرو الجرمي أن لغة بني تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر وقال أبو زيد :سس(سمعتهم يقرؤن : (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ{20})[8].

---

(1) سورة الأنفال : الآية : 32
(2) سورة الصافات الآية : 77
(3) سورة سبا : الآية 6
(4) سورة آل عمران : الآية 180
(5) الكتاب ، ج2 : ص392
(6) شرح المفصل ، ج2 : ص332
(7) سورة الزخرف : الآية 76
(8) سورة المزمل : الآية 20

يعنى برفع ((خير)) و ((أعظم))[1] .

قال قيس بن ذريخ :

تَبكِي عَلَى لُبنَى وأنتَ تَرَكتَتهاَ وَكَنتَ عَلَيهاَ بِالَملاَ اَنتَ أَقدَرُ[2]

الشاهد فيه جعل ((أنت)) مبتدأ ، ورفع ((أقدر)) علي الخبر ، ولولا اتفاقية لجعل ((أنت)) فصلاً ، ونصب ((أقدر)) علي أنه خبر ((كان)) .

والذي يفارق فيه المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير إذا كان مبتدأ ، فإنه يغير إعراب ما بعده ، فيرفعه البتة ، بأنه خبر المبتدأ ، وإذا كان فصلاً ، لا يغير الإعراب عما كان عليه ، بل يبقي علي حاله كما لو لم يكن موجوداً . فتقول في المبتدأ ((كان زيد هو القائم)) ترفع القائم بعد أن كان منصوباً ، وتكون الجملة في محل الخبر وكذلك تقول : ((ظننت زيداً هو القائم)) ترفعه أيضاً ، وتكون الجملة في موضع المفعول الثاني لـ ((ظننت))[3] .

أما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره ، أو بين اسم (إن) وخبرها ، فإنه لا يظهر الفرق بينهما إلا من جهة اللفظ ؛ لأن ما بعد المضمر مرفوع في كلا الحالتين ؛ لأن خبر المبتدأ مرفوع ، وخبر (إن) مرفوع ، وإنما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير ، فإذا جعلته مبتدأ كان اسماً ،فله موضع من الإعراب وهو الرفع ، بأنه مبتدأ ، والمبتدأ يكون مرفوعاً...، وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه ، وآصرته إلى حيز الحروف،وألغيته كما تلغي الحروف ..)[4] .

هنالك مواضع يحتمل فيها الفصيلة وغيرها نوردها فيما يلي :

1/ تحتمل الفصيلة والابتدأ إذا كان ما قبلها اسماً ظاهراً وما بعدها مرفوعاً ، كقوله تعالي: (وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ{72})[5]

---

(1) البحر المحيط ، ج8 : ص27 .

(2) البيت لقيس بن ذريخ ، ديوانه ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، واحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1381هـ - 1962م ، ص 44 ، والكتاب ، ج2 : ص393 ، وشرح المفصل ، ج2 : ص332 .

(3) شرح المفصل ، ج2 : ص332 .

(4) شرح المفصل ، ج2 : ص333

(5) سورة التوبة : الآية 72

وقوله تعالى : (وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ{120})[1] ، وتحتمل لفصيلة والابتدأ أيضاً إذا قرنت بلام الإبتدأ ، وكان ما بعدها مرفوعاً كقوله تعالى : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ{165} وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ{166})[2]

2/ تحتمل الفصيلة والتوكيد والبدل ،إذا كان ما قبلها ضميراً ،وما بعدها منصوباً ، كقوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[3] وقوله تعالى : (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي{14})[4] .

3/ تحتمل التوكيد والفصل والابتدأ إذا كان ما قبلها ضميراً وما بعدها مرفوعاً ، كقوله تعالي : (قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{98})[5] ،

وربما يلتبس الفصل بالتأكيد والبدل في مواضع ، يقول أبن يعيش في إزالة هذا اللبس : ((أما الفرق بين الفصل والتأكيد ، فإنه إذا كان التأكيد ضميراً فلا يؤكد به إلا مضمراً ، نحو :((قمت أنا)) و((رأيتك أنت))، و((مررت بك أنت)) ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فإذا قلت :((كان زيد هو القائم)) لم يكن ((هو)) ههنا إلا فصلاً لوقوعه بعد ظاهر ، ولو قلت :((كنت أنت القائم)) جاز أن يكون فصلاً ههنا وتأكيداً ، ومن الفرق بينهما إنك إذا جعلت الضمير تأكيداً ، فهو يأتي علي أسميته ، ويحكم علي موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً))[6] .

---

(1) سورة البقرة الآية : 120 .
(2) سورة الصافات الآيات 165 – 166 .
(3) سورة المائدة الآية : 117.
(4) سورة طه الآية :14
(5) سورة يوسف الآية 98
(6) شرح المفصل ، ج2 : ص334

وأما الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل ، إن لام التأكيد تدخل على الفصـــل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، فتقول في الفصل : ((إن كان زيد لهو العاقل)) ، و ((إن كنا لنحن الصالحين)) ، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبـــدل ، لأن الـــلام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه))[1] .

(1) المصدر السابق ك ج2 : ص334 .

المبحث الثاني
شروط ضمير الفصل

المطلب الأول

ما يشترط في ضمير الفصل نفسه

من شرائط الضمير الذي يقع فصلاً أن يكون من الضمائر المنقلة المرفوعة الموضع [1]

والضمائر التي تختص بموضع الرفع اثنا عشر ضميراً [2] هي:

1/ضمير المتكلم (أنا) :

البصريون يقدرون أن أصل ها الضمير هو الهمزة والنون وأن الألف الأخيرة زائدة أتي بها في الوقف لبيان الحركة.[3]

وقد اعتمدوا في ذلك على رأيهم بشأن يكون ضمائر الخطاب المنفصلة جميعها، وضمير المتكلم المنفصل ، وأساس هذا الرأي ،أن الهمزة والنون يكونان الاسم الأصلي في صيغة الضمير وأن ما يلحقه من تاء وميم ونون علامات لبيان العدد والنوع ، وخلو ضمير المتكلم من مثل هذه العلامات يعتبر علامة خاصة به ، وإن كان من حقه أن تلحقه مضمومة [4]

أما الكوفيون فقد ذهبوا أن أصل هذا الضمير هو الأحرف الثلاثة [5] أي : أن الألف الأخير من أصل الكلمة .

ومن العرب من يقف على النون بالسكون : أنْ ، وبعضهم يقف عليها بالسكت أنَهْ، ومن ذلك قول الشاعر :

إن كنت أدري فعليَّ بدنه من كثرة التخليط من فيَّ أنهْ [6]

---

(1)شرح المفصل ،ج2،ص329

(2)الكواكب الدرية ، محمد بن محمد ، القاهرة ، مطبعة مصطفي الحلبي ، بدون رقم طبعة ،1923م ، ص49.

(3)شرح كافية ابن الحاجب ،ج3، ص156

موضع الشاهد ، بين فتحه أنا بهاء السكت في ((أنه)) التي في نهايــة عجــز البيت وبنو تميم يثبتون ألفه الأخير في الوصل كما في الوقف : ((أنا)) وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلاَّ في الضرورة ، كقول الشاعر[1]

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذْريت السناما

موضع الشاهد فيه إثبات ألف (أنا) في الوصل للضرورة وهو عند غير بني تمــيم وجاء في قراءة نافع [2] ، إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة نحو آية (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِــي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِــي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْــدِي الْقَــوْمَ الظَّالِمِينَ{258}) [3] ، وربما أبدلت همزة الضمير (أنا) هاء فصارت (هنا) أو مدت فصارت (آن)[4]

2/ضمير جماعة المتكلمين (نحن):-

هذا الضمير للمتكلم إذا كانت معه غيره [5] ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع وعلل ابن يعيش صلاحيته للمثني والجمع وللمذكر والمؤنث بــأن التثنيــة والجمع .

في الضمائر ليس على منهاج التثنية والجمع في الأسماء الظاهرة ؛ لأنه لــم يــرد ضم متكلم إلي متكلم ، كما كانت التثنية ضم اسم لاسم ــ وإنما المتكلم يتكلم عــن نفسه وغيره ، ولم يكن يلتبس بغيره لإدراكه بالحاسة ، فلم يحتج إلي الفصل بــين التثنية والجمع والتذكير والتأنيث [6]

---

(4)ينظر شرح التصريح على التوضيح ، خالد عبد الله الأزهري ، دار ،إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، بدون ،ج1، ص103
(5) ينظر ، المصدر السابق ،ج1، ص103
(6) لم أتحف على قائله ، ينظر : شرح المفصل ، جزء 2

(1) قائله حميد بن بحدل : ينظر : شرح المفصل ، ج2 ، ص304
(2) ينظر : الحاشية العنوان في القراءات السبع ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ، تحقيق زهير زاهر ، وخليل العطية ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، 1406هـ - 1986م ، ص40 .
(3) سورة البقرة ، الآية : 258
(4) ينظر شرح الفية ابن مالك ، الاشموني ، ج1 : ص129 .
(5) الكتاب ، ج2 ، ص350
(6) شرح المفصل ، ج1 : ص94 ، والمصدر نفسه ، ج2 :306

3/ضمير المخاطبة (أنت)

ذهب البصريون إلي أن الضمير هو (أن) ، وقد بُينَ الخطاب بناء حرفية تشبه الاسمية (تاء الضمير) في اللفظ والتصرف ، والغراء يرى أن الضمير هو (أنت) بكماله والتاء من نفس الكلمة ، وبعضهم يرى أن الضمير هو التاء المتصرفة [1] فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ (أن) لتستقل لفظاء [2] ويرجع الباحث أن الضمير مركب من (أن) والتاء المفتوحة .

4/مضمر المخاطبة (أنت) :

ينطبق على هذا الضمير ما سبق الحديث عن (أنت) إلا أن الكسر في آخره هو الذي يحدد كونه للمؤنث .

5/ضمير مثني للمخاطب (أنتما) :

هذا الضمير واضح الدلالة على الخطاب والعدد

فهو للاثنين ، ولكنه لا يدل على جنس معين ، إذ يصلح لخطاب اثنين من الذكور واثنين من الإناث .

ذهب البصريون إلي أن الهمزة والنون فيه (أن) هي الضمير وباقي الحروف ، مزيدة ، جلبت لإفادة معاني خاصة ، فالبناء للخطاب ،والميم المجاوزة الواحد ، والألف التي بعد الميم للتثنية [3]

أما الكوفيون فيرون : أن الضمير هو الهمزة ، والنون والتاء (أنت) ثم ثني فأصبح (أنتما) [4]

وقيل إن اللفظ (أنتما) بكامله هو الضمير من غير تفصيل ، وذهب ابن يعيش إلى تأييد هذا الرأي ، لان الصيغة (أنتما) دالة على التثنية وليست تثنية صناعية [5] ، لأن المثني ينكر الأسماء لمشاركتها غيرها والضمير ليست نكرة [6] .

(1) الضمائر في اللغة العربية ، جبر محمد عبد الله ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الأولي ، 1983م ، ص27

وذهب ابن الأنباري إلى أن صيغة (أنتما) مرتجلة ، وليست تثنية على حد قولك في زيد زيدان ، وفي محمد محمدان ؛ لأنها لو كانت تثنية على هذا القياس لقالوا في (أنت) (أنتان) ، ولم يقولوا (أنتما).[1]

ويرجع الباحث أن الميم في هذا الضمير هي علامة للجمع شأنها في ذلك شأن النون ، وأن العربية استخدمتها للدلالة على غير الواحد وميزت صيغة الاثنين بالألف .

كما أرجح قول ابن يعيش أن الميم لمجاوزة الواحد ، وأوفق الرضي في أن التثنية ليست تثنية صناعية كتثنية الأسماء بل هي صيغة مرتجلة .

6/ضمير جماعة المخاطبين (أنتم) :

هذا الضمير يدل على الخطاب ، والجمع ، والتذكير ، والصيغة الأصلية له هي (أنتمو) بالواو ؛ لأن الواو علامة الجمع نحو ضربوا ، وكتبوا ، وجلسوا ، ثم حذفت الواو تخفيفاً لثقلها ، وسكنت الميم مبالغة في التخفيف ، ولكن شرط حذف الواو عدم اللبَّس ؛ لأن الواحد ــ أي المفرد لا ميم فيه ، فلا يلتبس بالجمع ؛ ولأن المثني يلزمه ثبوت الألف، ونفس الآراء التي وردت في ضمير التثنية (أنتما) وردت في هذا الضمير، مع ترجيح ما رجح منها ، وهو أن الكلمة بكاملها (انتموا) هي الضمير، فهي صيغة مرتجلة للجميع ، وليست صيغة صناعية[2]

7/ضمير جماعة المخاطبات (أنتن) :

هذا الضمير يدل على الخطاب والجمع والتأنيث ، وقد قبل فيه ما قبل في ضميري التثنية والجمع السابقين، من أن الضمير هو الهمزة والنون وحدهما ، وأن التاء تاء الخطاب، والنون المشددة لتكون بإزاء الميم والواو في جمع المذكر ؛ لأن المؤنث يجري مجري مذكره في عدد حروف الجمع، فيزاد حرف واحد في المذكر، ويزاد حرفان إذا جيء بحرفين هناك، فنقول: الرجال حضروا والنساَء حضرن بنون في

---

(2) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص21
(3) همع الهوامع ، ج1 : ص156-157
(4) شرح المفصل ، ج2 : ص307
(5) المصدر السابق ، ج2 ، ص307
(6) المصدر السابق ، ج2 ، ص45
(1) الإنصاف ، ج1 ، ص371.
(2) شرح المفصل : ج2 : ص307

المؤنث إزاء واو في المذكر وتقول: انتن حضرتن وأنت حضـــرتم (قبـــل حـــذف الواو) فتأتي بنونين في جمع المؤنث كما أتيت بميم وواو في
صنوة المذكر ومن قال كذلك ، الضمير (أنت) ثم زيدت النون المشـــددة لتكـــون الأولي لمجاوزة الواحد ، والثانية علامة التأنيث ، ومن قال بأن اللفظ بكامله هـــو الضمير .

8ـــ9 ضمير الغائب هو (و) هي :

الضمير هو يدل على الغياب والإفراد والتذكير ، أما الضمير (هي) فهو يدل على الغياب والإغراء والتأنيث .

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في هذين اللفظين هو الهـــاء وحـــدها ، وأن الواو والياء الزائدتين ، جيء بهما لتكثير الاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، أو هما للإشباع على نحو ما زادوا الواو في قولهم (ضربتهو) و(أكرمتهو) وقال: أن الدليل على زيادتهما أنهما تحذفان في التثنية ، فتقول : هما ، ولو كانتـــا أصلاً لما حذفناه [1] والذي يؤيد ذلك قول الشاعر العجير السلولي [2] :

فبيناه يشري [3] رحله قال قائل لمن حمل رخو الملاط [4] نجيب [5]

أراد (بينا هو)

وقول الشاعر :

هل تعرف الدار على تبراكا [6] دار لسعدي إذه من هواكا [7]

أراد (إذ هي) فحذف الياء من المفرد دليل على أن الاسم هو الهاء ، وحدها علـــى رأي الكوفيين .

(1) الإنصاف ، ج2 : ص358-356
(2) العجير السلولي وهو العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب بن عائشة ، وكنيته أبو الفرزدق ، ينظر : معجم الشعراء ، الأموي ، تعليق ف كرنكو ، مكتبة القدس ، 1354هـ ، ص166.
(3) يشري : بمعني يبيع وهي نمن الأضداد
(4) الملاط : الجنب ، رخو الملاط أي سهلة واملسه

أما البصريون فيرون أن الهاء والواو ، وكذلك الهاء والياء هما الضميران ، واحتجوا لذلك بأن الضمير ضمير منفصل ، فلا يجوز أن يبقي على حرف واحد لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، ولأننا لو قلنا بأن الاسم هو الهاء وحدها ،لأدي ذلك إلي أن الحرف الواحد يكون ساكناً ومتحركاً في نفس الوقت.[1] وهذا محال ؛ ولأن صيغة التثنية التي يزول إليها الضميران (هو وهي) ليست صيغة صناعية ، على نحو ما يتم فيه تثنية زيد بأن تقول فيها : زيدان ، ولكن القياس على مذهب الكوفيين أن يقال هوان ، ولكن يجوز أيضاً أن يدخل عليه الألف واللام فيقال الهوان كما في زيد : الزيدان ، فعدم وجود (الهون) في كلامهم دليل على أن الصيغة (هاء) مرتجلة لحال التثنية وليست حسناً.....)[2].

وأما الشواهد التي ساقها الكوفيون لتأييد ما ذهبوا إليه من أن الضمير هو الهاء وحدها ، فيرجح البصريون ما حدث فيها من حذف إلى ضرورة الشعر وسلامة النظم ، وقالوا : إن حذف الضرورة لا يقف عند هذين الحرفين من الضميرين ، بل هو قد يمتد إلى إسقاط حرفين من الكلمة الواحدة ، كما جاء في قصيدة امرئ القيس [3] :

أصاح ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في بي مكلل

---

(5) ينظر : خزانة الأدب ، ج2 : ص366 ، وشرح كافية بن الحاجب ، ج3 : ص22
(6) تبراكا : اسم موضع لبني العنبر ، أو موضع في بلاد بني عمير .
(7) قائله ، ينظر : الخزانة ، ج1 : ص227 ، وشرح المفصل ، ج2 : ص306.

(1) الإنصاف ، ج2 : ص356
(2) الإنصاف ج2 : ص356
(3) ديوان امرئ القيس ، تحقيق حنا فافوري ، ووفاء البابلي ، بيروت ، دار الجيل ، ط1 ، 1406هـ - 1989م ، ص51
(4) شرح المفصل ، ج2 : 243 .

فالمراد (أصاحبّي) ولكنه حذف الياء والياء جميعاً ، وإذا ساغ حـــذف حـــرفين للضرورة من اللفظ فحذف حرف أسوغ . [4]

10/ ضمير مثنى الغائب هما :

هذا الضمير يدل على الغياب والتثنية ، ولكنه لا يدل علـــى الجـــنس ، فهـــو صالح للمذكرين والمؤنثين شأنه شأن الضمير (أنتما) .

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير (أنتما) تثنية للضمير المفرد المؤسس من الهـــاء وحدها ، وأن الميم والألف حرفان زائدان ، جيء بالألف منهما لمجاوزة الواحد ، وبالثاني للتثنية . [1]

11/ ضمير جماعة الغائبين (هم) :

هذا الضمير واضح الدلالة على الغياب والجمع والتذكير ، يرى الكوفيون أن حروفه الأصلية (الهاء) وحدها ، فهو جمع لمفرد ، وقد عرفنا أن الضمير أصل الهاء ثم كثر بالواو واصل ضمير الجمع (هو) بهاء وميم وواو ، وتحذف الـــواو من (هو) كما حذفت من (أنتمو) للتخفيف ، عند أمن اللِّبس ، ثم سكنت المـــيم مبالغة في التخفيف ، فهي لا تلتبس بالمفرد وجود الميم فيها ولا تلتبـــث بـــالمثنى لوجود الألف فيه .[2]

12/ ضمير جماعة الغائبات (هن) :

هذا الضمير أيضا واضح الدلالة على الغياب والجمع والتأنيث ، وقبل فيه ما قيـــل في ضمير الغائبين (هم) فهو جاري مجراه من الهاء وحدها هي الضمير إلى رأي الكوفيين ، وان النون المشددة فيه لتكون بإزاء الميم والواو في جمع المذكر [3] .

أما البصريون فذهبوا إلى أن اللفظ (هن) بكماله هو الضـــمير ، فهـــي صـــيغة مرتجلة تماماً مثل (هو) ليست جمعاً صناعياً ، فهم يرون أن قياس هذه الضمائر في التثنية والجمع هو (هوما ، هيما ، هوم ، هين) ثم خففت هذه الصيغ بحذف الواو والياء كما مضت الإشارة في جمع المذكر السالم .[4] فهـــذه هـــي الضـــمائر الاثنى عشر التي تصلح أن تكون فصلاً ، وإنما اشترط أن يكون من الضمائر

المنفصلة المرفوعة الموضع ، لأن فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل [1] ، نحو (قمت أنا) وقوله تعالى : (وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ{19}) .[2]

ولذلك يمتنع نحو (زيد إياه الفاضل ، وأنت إياك العالم) لأن الضمير هنا من الضمائر المنصوبة الموضع ، فهو لا يصلح أن يكون فصلاً .

أما نحن (إنك إياك الفاضل) فجائز على البدل عن البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين . [3]

وكما يشترط في هذا الضمير الذي يقع فصلاً أن يكون بصيغة المنفصل المرفوع ، كذلك يشترط فيه أن يكون مطابقاً لما قبل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير ، والتأنيث ، والتكلم ، والخطاب ، والغيبة . [3]

هذا هو مذهب الجمهور ، وخالفهم ابن مالك حين قال (.... وربما وقع بلفظ الغيبة بمد حاضر قائم مقام مضاف)[5] كقوله [6]

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الأول ، هو الياء في (يراني) على حذف مضاف ، أي : مصابي هو المصاب ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .[7]

---

(1) الإنصاف ، ج2 : ص358 .
(2) ينظر : شرح المفصل ، ج2 : ص310 .
(3) شرح المفصل ، ج2 : ص310
(4) شرح كافيه بن الحاجب ، ج3 : ص229 – 30
(1) شرح المفصل ، ج2 : ص329
(2) سورة الأعراف الآية 19

وقال ابن هشام [1] (كان قياسه " يراني " [وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاء اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً{39}][2]

وقيل : ليس هو فصلاً وإنما هو توكيد الفاعل ، وقيل : بل هو فصل ، فقيل لما لما صديقه بمنزله نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، فجعل صغير الصديق بمنزلة ضميره ؛ لأنه نفسه في المعنى ، وحماه العسكري على أن (هو) تأكيد الفاعل في (يراني) والمضاف مقدر ، والمصاب مصدر ، أي : يظن مصابي أي يحقد كل مصاب دونه [3]

ويرى ابن الحاجب : أن الإنشاد (لو أصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وأن (هو) توكيد له ، أو للضمير في (يرى) ، قال : إذ لا يقول عاقل يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة . [4]

وروى (يراه) أي يرى نفسه ، وتراه بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ، ولم يطلع هاتين الروايتين بعضهم فقال : ولو أنه قال يراه لكان حسناً أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت . [5]

وذهب ابن الشجري إلى هذه الرواية السابقة حيث قال [6] لو أنه قال : (يراه لو أصبت المصابا ، فأعاد الهاء من يراه على الصديق ، والمعنى يرى نفسه ، كما جاء في التنزيل (كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى{6} أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى{7})[7] ، لسقط الاعتراض فيه أي لكان مطابقاً لما بعده ولا يحتاج إلى تأويلات .

ويرجح الباحث رأي الجمهور في مطابقته لما قبل في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلم والخطاب .

---

(3) مغنى اللبيب ، ج2 : ص495

(4) همع الهوامع ، ج1 : ص237

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق من كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة 1317هـ - 1967م ، ص29 ، ومغنى اللبيب ، ج2 : 495 ، وهمع الهوامع ، ج1 : ص237

(6) قائله جديد ، لم اعثر عليه في ديوانه ، ينظر : الخزانة ، ج5 : ص397

(7) همع الهوامع ، ج1 : ص237 – 238 .

(1) مغنى اللبيب ، ج2 : ص495

(2) سورة الكهف الآية : 39

المطلب الثاني
ما يشترط فيما قبل ضمير الفصل

يشترط فيها قبل ضمير الفصل أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل [1] ، نحو قوله تعالى (أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5})[2] ، وقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{16})[3]

والمراد بها هو مبتدأ الحال : هو المبتدأ الذي لم تدخل عليه النواسخ سوى أكانت أفعال أو حروف ، نحو : (زيد منطلق) .

وأما المراد بما هو مبتدأ في الأصل فهو المبتدأ الذي دخلت العوامل اللفظية وهذه العوامل (أفعال وحروف)[4] ، فالأفعال (كان ، ظن ، أخواتهما ، نحو قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[5] ، وظننت زيداً هو الكريم ، أما الحروف فهي : إن وأخواتهما ، و " ما " الحجازية نحو قوله تعالى (فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ{37})[6] ، و " ما زيد هو القائم " وهذا المبتدأ الذي يقع قبل الفصل قد يكون اسماً ظاهراً ، وقد يكون ضميراً وذلك نحو قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ{254})[7] ، و (أنت الفاضل) . ولما كان

(3) مهمع الهوامع ، ج1 : ص338
(4) المصدر السابق ، ج1 : ص338
(5) مغنى اللبيب ، ج2 ، ص496
(6) ينظر : أمالي بن الشجري ، حيدر أباد ، الدكن ، 1349 هـ ، ج1 : ص163 .
(7) سورة العلق : الآيتان : 6،7 .

الغرض من الفصل فصل الخبر عن النعت ، فكان القياس ألا يجئ الفصل إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ ، أو منصوب بفعل قلب ، بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف ، صالحاً لوصف المبتدأ به ، وذلك أنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت ، بسبب تخالف إعرابها ، نحو : (كان) أو (أن) أو (ما) الحجازية ، لم يحتج إلى الفصل ، وإذا كان المبتدأ نكرة ، لم يؤت بالفصل ، لأنه يفيد التأكيد ، ولا تؤكد النكرة إلا في بعض الحالات الاستثنائية [1]

وقال بن هشام الأنصاري : (لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكره ، لا يقال : (جاءني رجل نفسه ، لأنه ألفاظ التوكيد معارف ، فلا تجري على النكرات [2] ، وشذ قول الشاعر[3] :

لكنه شاقة أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

حيث أكد كلمة (حول) بكل ، وهذا شاذ ؛ لأن (حول) نكرة ، واختار ابن هشام توكيد النكرة إن أفاد توكيدها وقال : إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، وهذا البيت مما حصلت فيه الفائدة .[4]

وإنما كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً ؛ لأنه إن كان ضميراً من التباس الخبر بالصفة ، لأن الضمير لا يوصف على مذهب جمهور النحويين ، قال سيبويه (اعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني . [5]

وتعليل ذلك عندهم أن الاسم لا يضمر بعد أن يعرف فاستغنى عن النعت ، والمخاطب قد عرف المقصود به ، لوضوح معناه ، فلم يحتج أن ينعت [6] ولأن

(1) مغني اللبيب ، ج1 : ص494
(2) سورة البقرة : الآية 5
(3) سورة القصص : الآية 16
(4) ينظر : شرح المفصل ، ج2 : ص229 ، وشرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص60
(5) سورة المائدة : الآية 117
(6) سورة البقرة : الآية 37
(7) سورة البقرة : الآية 254

المضمر إشارة إلى المذكور ، والإشارة لا تنعت ، إنما ينعت المشار إليه ، فإذا أضمرت بعد ذكر ثم أردت أن تنعت ، فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه [1]

وخالف الكسائي الجمهور ، حيث أجاز نعت ضمير الغائب إذا كانت النعت لمدح ، أو ذم ، أو ترحم [2]

فقد نقل عن الفراء عند قوله تعالى (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ{62} الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ{63})[3] ، وقوله [4] (جعلته[5] تابعاً للاسم المضمر في الفعل) ، أي جعل الاسم المضمر في الجملة الفعلية (يحزنون) نعت للضمير (هم) واحتج بقولهم:(اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم)[6] وقول الشاعر: [7]

فأصبحت بقر قري كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا

حيث جاءت (الرؤوف الرحيم) نعتاً للضمير في (عليه) وجاءت كلمة (البائس) صفة للضمير في (ينام) .

وينقل سيبويه عن شيخه الجليل ما يوضح ذلك فيقول (وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته .... وإن شاء قال مررت به المسكين [8] فحمل المسكين نعتاً للضمير (الهاء) في قوله (به) .

وأجتاز الزمخشري النعت عن الضمير في قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّهِ إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الآثِمِينَ{106}) [9] حيث أجاز في إعراب (علام الغيوب) في

(1) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص62
(2) قطر الندي وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تخفيف محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، دار المعارف ، بيروت ، طبعة وتاريخ ، ص334
(3) لم أقف على قائله ، ينظر : قطر الندى ، ص334
(4) المصدر السابق ، ص334 ، والهامش
(5)الكتاب ، ج2 : ص88 ، 11
(6) المصدر السابق ، ج2 : ص88 ، 11

قراءة من قرأ بنصب (علام) [1] أن يكون صفة لاسم (إن) [2]

ويرجع الباحث مذهب الجمهور وهو لا يجوز نعت الضمير مطلقاً لما عللوا به ، أما إذا جاء ما ظاهرة أنه نعت للضمير ، فهو محمول على البدل ؛ لأنه يصح أن يحل البدل محل المبدل منه ولا يختل المعنى ، فتقول (اللهم صلي عليه الرؤف الرحيم) .

وكما يشترط فيما قبل ضمير الفصل أن يكون مبتدأ ، كذلك يشترط فيه أن يكون معرفة ، والمعارف خمس : الضمائر ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، وما فيه اللام ، والمضاف إلي واحد من هذه إضافة محضة .[3]

وإنما اشترط فيما قبله أن يكون معرفة ؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة . [4]

وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين أن يكون ما قبل ضمير الفعل نكرة نحو : ما ظننت أحداً هو القائم ، وكان رجل هو القسائم . وحملوا عليه قوله تعالى (وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ{62})[5] فقد روا أربى منصوباً[6]

---

(1) ينظر : نتائج الفكر ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، بدون رقم طبعة ، وبدون تاريخ ، ص213 – 214 .
(2) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 : ص311 ، وارتشاف الضرب ، ج2 : ص595 ، والبحر المحيط ، ج2 : ص407 .
(3) سورة يونس : الآيتان (63 ، 62)
(4)معاني القرآن الكريم وإعرابه ، أبو زكريا ، يحي بن زياد الفرا ، تحقيق محمد علي النجار ، بدون رقم طبعة وتاريخ ،ج1،ص471
(5) يعني النعت
(6) ينظر : ارتشاق الضرب ، ج2 : ص595
(7) الكتاب لم أقف على قائله ، ينظر : الكتاب ، ج2 : ص75 ، وهمع الهوامع ، ج1 : ص66 .
(8) الكتاب ، ج2 : ص75
(9) سورة المائدة ، الآية 106
(1) هي قراءة يعقوب ، ينظر : البحر المحيط ، ج4 : ص489 .
(2) الكشاف ، ج1 : ص652 ، ج3 : ص295 .
(3) اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البكري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الأولي 1416هـ - 1995م ، ج1 : ص173 .
(4) شرح المفصل ، ج111 : 3
(5) سورة النحل : الآية 62
(6) مغني اللبيب ، ج2 : ص494 .

وأعرب العبكري الآية السابقة بإعرابين :
الأول : اسم تكون هو (أمة) و (هي) مبتدأ ، و (أربى) خبرة ، وجملة (هي أربى) في محل نصب خبر تكون.

الثاني : أمة فاعل لـــ (تكون) على أنها تامة ، و " هي " مبتدأ ، وأربـــى خبـــره والجملة في محل رفع صفة ل " أمة " ، ورفض أن تكون (هي) فصلاً ؛ لأنهـــا نكرة . [1]

ويرجع الباحث الإعراب الثاني ؛ لأن جعل اسم كان نكـــرة ضـــعيف ، قـــول سيبويه : (ألاَ ترى أنك لو قلت ، كان رجلاً منطلقاً : كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا وكرهوا أن يبتدئوا بما فيه اللبس وقد يجـــوز فـــي الشعر ومن ضعف الكلام .[2]
وقال الخليل : (والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفـــة وتصـــيرهم إياهـــا بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً [3] ، فهو يعني إذا كانت مستبعدة في المعرفـــة مع أن قياسه فما ظنك بالنكرة .
ومنع سيبويه صراحة مجئ الفصل بعد النكرة ، حيث قال : (لم يجعلـــوه فصـــلاً وقبل نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكمـــا أن كلهـــم أجمعـــين لا يكدران على نكرة ، فاستقبحوا فما ..... أن يجعلوها فصلاً في النكرة .[4]
ويرجح الباحث الإعراب الثاني ؛ لأن جعل اسم نكرة ضعيف ، يقول سيبويه : (ألا ترى أنك لو قلت : كان رجلاً منطلقاً : كنت تلبس ؛ لأنه يستنكر أن يكـــون في الدنيا إنسان هكذا وكرهوا أن يبتدؤا بما فيه اللبس وقد يجوز في الشعر وفـــي ضعف الكلام [5] .
وقال الخليل : (والله العظيم " هو " فصلاً في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة (ما)

إذا كانت (ما) لغواً[1] فهو يعني إذا كانت مستبعدة في المعرفة مع إنه قياسه فما ظنك بالنكرة .

ومنع سيبويه صراحة مجئ الفصل بعد النكرة ، حيث قال : (لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم أجمعين لا يكدران على نكرة ، فما استقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة) .[2]

ويرجح الباحث قول الخليل وسيبويه أنه لا يجوز مجئ الفصل بعد النكرة كما أرجح أن الضمير (هي) في الآية السابقة لا يجوز أن يكون فصلاً ، وذلك لأن جعل (هي) توكيد لـ (أمة) لا يجوز ، فأمة نكرة والنكرات لا تؤكد .

(1) إملاء ما من به عبد الرحمن من وجوه الإعراب والقرآن في جميع القرآن ، أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين العكبري ، بيروت ، دار الفكر ، بدون رقم الطبعة ، 1414هـ - 1993م ، ص 381
(2) الكتاب ، ج1 : ص48
(3) المرجع السابق ، ج2 : ص397
(4) المرجع السابق ، ج2 ، ص396
(5)الكتاب ، ج1 : ص48

المطلب الثالث
ما يشترط فيما بعد ضمير الفصل

يشترط فيما بعد ضمير الفصل أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل [1] نحو قوله تعالي : (أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5}) [2] ، وقوله تعالي : (قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{16}) [3] .

وحقيقة الخبر ما صح أن يقال في جوابه : صدق أو كذب ، فأما الأمر والنهي فضعيف جعلهما خبراً للمبتدأ ، لأنهما ضد الخبر في المعني ، وما جاء منه فهو متأول تقديره : زيد أقول اضربه ، وحذف القول كثير ، أو يكون التقدير : زيد واجب عليك ضربه ، ثم قام الأمر مقام هذا القول[4] كقوله تعالى : (قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضْعَفُ جُنداً{75})[5] أي فليمدد له .

وقد يتقدم الخبر على المبتدأ ، ولكنهه لا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو : هو القائم زيد ؛ لأمنهم من التباس الخبر بالصفة ، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وجوزه الكسائي ، كما أجاز نحو قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[6] مع الأمن من اللبس . [7]

والنواسخ ، نحو ما بال زيد هو القائم ، وما شأن عمرو هو الجالي ، ومررت بعبد الله هو السيد ، بنصب الجميع [8] وهذا يعني أنهما لا يجعلان للفصل شرطاً في مذهبهما ، وهو مخالف لما قرره النحاة .

---

(1) مغنى اللبيب ، ج2 : ص494
(2) سورة البقرة : الآية 5
(3) سورة القصص : الآية 16
(4) اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 : ص135
(5) سورة مريم : الآية 75
(6) سورة المائدة : الآية 117
(7) شرح كافية ابن الحاجب : ج3 ، ص65

وأجاز الفراء تقديم الفصل في أول الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه قوله تعالى : (ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ{85})[1] ' فقال : إن شئت جعلت (هو) عماداً ورفعت الإخراج بمحرم [2] ، فالمعنى – والله أعلم – ليس بمزحزحه من العذاب التعمير .

وقال أيضاً : إذا ابتدأت بالاسم فأنت مخير في نحو : جاء زيد وأبو قائم أن تقول : وهو أبوه قائم وهو الأحسن وكذا هل زيد ذاهب ، فإن كان فيه الفعل أو معناه نحو : أتيت زيد وقام أبوه ، أو يتقدم أبوه قبح ، ويزول القبح إذا أتيت بالعماد نحو : أتيت زيد وهو قائم أبوه ، قال : سمعت بعض العرب يقول : كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم [3] بالعماد ؛ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل .

وكذلك يشترط فيما بعد ضمير الفصل أن يكون معرفة ، أو كالمعرفة في إنه لا يقبل (أل) كما في (خير) و (أقل) ، ونحوهما[4] .

فأما المعرفة فلا شرط فيها عن البصريين ، وذهب الفراء إلى أنه إن كان معرفة بغير (أل) وجب الرفع نحو : كان زيد هو أخوك ، وكان زيد هو صاحب الحمار ، وقال الفراء : أجيز كان عبد الله هو أخاك بمعنى هو الأخ لك ، ولا أجيز ذلك في زيد وعمرو ، وإن كان في باب (ما) فلا يجوز أن يكون فصلاً عن الفراء : نحو ما زيد هو القائم ، أو في ليس ، فالرفع الوجه الرفع عن الفراء نحو:

---

(8) مهمع الهوامع ، ج1 : ص239
(1) سورة البقرة : الآية 85
(2) معاني القرآن ، ج1 : ص51
(3) معاني القرآن ، ج1 : ص51
(4) معنى اللبيب ، ج2 : ص494

ليس زيد هو القائم برفع القائم ويجوز النصب ، وهو الوجه عند البصريين ، فإن دخلت على الخبر لام الفرق نحو : إن كان زيد لقائم يجوز أن يكون فصلاً ، وتنصب القائم عند الفراء ، وأجاز أبو العباس فيه النصب .[1]

المعرفة ، وفيه تأكيد ، فوجب أن يكون المدلول السابق إلي يؤكده الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ة ووجب أن يكون ما بعد معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده – غالباً – إلا ما يصح أن يكن نعتاً للاسم السابق ، ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة ، لكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين[2]

أما ما يقارب المعرفة ، فهو أفعل التفضيل المشار إليه ، فإنه يشابه المعرفة في أنه مع (من) لا يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول (أل) عليه ، فأشبه العلم نحو : محمد ، صالح ، وهند في أنه – في الغالب ، لا يضاف ولا تدخل عليه (أل) هذا إلى أن وجود (من) بعده يفيد تخصيصاً ، لكونه شيئاً من التعين والتحديد بقربه من المعرفة ، هكذا قالوا ، ولا داعي لشيء من هذا ؛ لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غيره ، ومجئ كلامهم مشتملاً على ضمير الفصل بين المعرفة وما شابههما.[3]

ويعضده أجازة الخليل : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك ومنه ما يحسن بالرجل شبيه بك أن يفعل . [4]

وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً – وهو أفضل التفضيل نحو : (خير) و (أقل) ونحوهما [5]

وذهب عبد القاهر الحرجاني وأبو البقاء ، وابن الخباز إلى جواز وقوع المضارع بعد الفصل ، وأجاز أبو حيان والسهيلي وقوعه بعد الماضي[6]

---

(1) ارتشاف الضرب ، ج1 : ص490 – 491 .
(2) ارتشاف الضرب ، ج1 : ص492
(3) النحو الواغي ، عباس حسن ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، بدون تاريخ ، ج1 : ص223
(4) شرح المفصل في صنعة الإعراب
(5) معنى اللبيب ، ج2 : ص494
(6) المصدر السابق ، ج2 : ص494 .

ولقد رجحت ، وقوع المضارع والماضي بعد الفصل مع ذكر الأدلة ، وأضيف هنا دليل آخر وهو : أن كلاً من الفعل المضارع والماضي صالحاً ؛ لأنْ يكون خبـــراً للمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ وهذا لا يتنافى مع شرط النحاة الذي وضعوه لما بعـــد ضمير الفصل وهو (كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل)

الفصـــــل الثالث

وظيفة ضمير الفصل

المبحث الأول : **رفع اللَّبس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً**

المبحث الثاني : **إفادة التوكيد**

المبحث الثالث: **إفادة قصر المسند على المسند إليه**

المبحث الأول
رفع اللبس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً

سمي ضمير الفل (فصلاً) ؛ لأنه يفصل بين ما هو خبر أو تابع : أي لفصله بين الخبر والتوابع ، كالنعت ، والتأكيد والبدل ، وبيان ذلك أنك إذا قلت (الشجاع الناطق بالحق يبغي رضاء الله) يحتمل ما يأتي :

أولاً : أن يكون (الناطق) صفة للشجاع ، وخبرا المبتدأ الجملة المكونة من الفعل والفاعل في (يبغى) .

ثانياً : أن يكون (الناطق) خبرا للمبتدأ الشجاع ، ولكن إذا قلت (الشجاع هو الناطق بالحق) تعين أن يكون (الناطق) هو الخبر .

ولذلك نجد أن من وظائف ضمير الفصل بين الخبر والتابع ورفع اللِّبس بينهما ، والإعلام بأن ما بعده خبراً لا تابع ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة[1] جاء في معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية : (إنما سمي ضمير فصل للفصل بين ما هو خبر أو نعت ، ففي نحو (أحمد هو المجتهد) جاز أنك تريد الإخبار وأنك تريد النعت ، فإذا أردت أن تفصل بين الأمر ين وهلة ، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة أتيت بهذا الضمير من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له[2]

ويقول محمد الأنطاكي : (من فوائد ضمير الفصل منع التباس الخبرية بالتبعية ، وذلك مثل : (هذا هو الكتاب ، زيد هو الناجح) فلولا ضمير الفصل هاهنا ؛ لظن السامع (الكتاب) بدلاً من هذا ، ولظن (الناجح) صفة لـ (زيد) ولا تنتظر عبثاً الخبر الذي تريد[3]

---

(1) ينظر : شرح المفصل ، ج2 : ص330 ، ومغني اللبيب ، ج2 : ص496

(2) تأليف محمد محمد شراب ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، 1411هـ - 1990م ، ص335

(3)المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، بيروت ، دار الشروق العربي ، الطبعة الثالثة بدون تاريخ ، ج1 : ص203 .

وكون هذا الضمير يفصل بين الخبر والنعت هذا يختلف في نحو قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[1] ، وذلك لأن ما قبل ضمير الفصل وهو (التاء) في (كنت) فلا يكون ما بعده نعت لما قبله ؛ لأن ما بعده ضمير ، والضمائر لا تنعت ، ولذلك لا يكون ههنا لبس بين الخبر والنعت .

وعلل الزمخشري مجئ الفصل فيما لا ليس فيه : لأن الأصل لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف ، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه ، وإن كانت المضمرات لا تنعت ، إذ كان أصله المبتدأ الخبر كما في (يعد) و (تعد) و (نعد) أصل الحذف في (يعد) لوقوع الواو بين (ياء) وكسرة ، وباقي أخواتها محمول عليه ، كذلك ههنا ، فلذلك تقول (كان زيد هو القائم) و (كنت انا القائم)[2]

ويرى الباحث أن هذا التعليل يقود إلى تعليل أخر وهو (حمل المضمر على الظاهر) وبذلك يزيد المسالة تعقيداً ، وكل ما في الأمر أن لهذا الضمير وظائف يؤديها ، وذلك على حسب مقتضى الجملة الواقع فيها ، فإن لم يؤد وظيفة رفع اللّبس عما بعده ، فقد يؤدي التوكيد ، أو القصر ، كما في قوله تعالى : (وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُواْ إِنَّ لَنَا لأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ{113})[3] قال بن عاشور (إن ضمير الفصل (نحن) أفاد التوكيد للضمير المتصل (نا)[4] ولذلك لم تكن الوظيفة منه ههنا رفع اللبس عما بعده ؛ لأن ما قبل ضمير الفصل ضمير ، فلا يصلح ما بعد الفصل أن يكون صفة لما قبله ، وقد يؤدي الفصل وظيفة القصر ، كما في قوله تعالى (قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{16})[5]

---

(1) سورة المائدة الآية 117
(2) شرح المفصل ، ج2 : ص331
(3) سورة الأعراف : الآية 113
(4) التحرير والتنوير ، الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، تونس ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، بدون رقم طبعة وتاريخ ، ج9 : ص46
(5)سورة القصص : الآية 16

وقد يؤدي الوظائف الثلاثة معاً ، كما في قوله تعالى (أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5}) [1] ، أورد أبو حيان أن ضمير الفصل (هم) أفاد الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه[2]

ومما جاء فيه الفصل فيما لا لبس فيه : تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو : (كان زيد هو القائم) ، وما زيد هو القائم) ، وإن زيداً هو القائم[3] ، ففي المثال الأول نجد أن كلمة (القائم) ليس فيها لبس بين الخبر والنعت ، وذلك لأنها منصوبة قبل مجئ الفصل ، على أنها خبر (كان) فهي لا تحتمل أن تكن صفة لـ (زيد) وهو مرفوع على إنه اسم (كان) وكما هو معلوم أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه ، فلذلك يمتنع أن تكون كلمة (القائم) صفة لـ (زيد) ، وذلك لتخالفهما في الإعراب .

وفي المثال الثاني لا تصلح كلمة (القائم) أن تكون (صفة) لـ (زيد) وذلك لأن (زيد) مرفوع على أنه خبر (ما) ، والقائم منصوب على إنه اسم (ما) فتعين أن تكون كلمة (القائم) خبراً لا صفة ، وذلك لتخالفهما في الإعراب .

أما في المثال الثالث فكلمة (القائم) أيضاً لا تصلح أن تكون صفة لـ (زيد) وذلك لأن (زيداً) اسم (إن) وهو منصوب ، والقائم خبر (إن) وهو مرفوع فتعين أن تكون كلمة القائم خبراً لـ (إن) ولا لبس في ذلك .

وكذلك إذا كان الخبر أفعل التفضيل ، لمشابهته ذا اللام ، ووجه المشابهة له كون مخصصة حرف يتقضيه أفعل التفضيل معنى ، أعني (من) فهي ملتبسة به متحدة معه ، كما أن مخصص ذي اللام حرف متحد معه ، أي اللام ومن ثم جاز : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ولكون (من التفضيلية) كالكلام معنى ، لا يجتمعان ، فلا تقول : (الأفضل من زيد)[4]

---

(1) سورة البقرة الآية : 5
(2) البحر المحيط ، ج1 : ص170
(3) شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 : ص63
(4) شرح كافية بن الحاجب ، ج3 : ص63 .

المبحث الثاني
إفادة التوكيد

ضمير الفصل أسلوب من أساليب التوكيد المعنوي ، فهو في منتهاه يفيد معنى التوكيد مهما اختلفت ما ضعه أو أوجه إعرابه ، يقول يحي بن حمزة العلوي : (فوروده إنما كان لأجل التأكيد المعنوي ، وفيه دلالة على الاختصاص ، فقوله تعالى (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ{76})[1] وقوله تعالى (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاء اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً{39})[2] إلى غير ذلك من الضمائر المنفصلة المرفوعة التي وردت على هذه الصيغة فهي مفيدة للتأكيد كما تري ؛ لأن الكلام مع ذكرها أبلغ[3]

ويقول الرضي : (وإنما قلنا الفصل يفيد التأكيد ؛ لأن معنى : (زيد هو القائم ، زيد نفسه القائم) ، لكنه ليس تأكيداً ؛ لأنه يجئ بعد الظاهر ، والضمير لا يؤكد به بالظاهر ، وأيضاً يدخل عليه اللام نحو : (قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ{87})[4] ولا يقال : إن زيداً لنفسه قائم . [5]

الفصل يدخل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، بشرط أن يكون المبتدأ الخبر معرفتين ، أو ما أشبه ذلك ، وإنما وجب أن يكون بعد معرفة أو شبهها ؛ لأن فيه ضرباً من التأكد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه ومعنى ذلك أن الخبر إذا كان أفعل التفضيل ، فإنه غير صالح لوصفية المبتدأ ة، وذلك نحو قوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ{117})[6] أورد محي الدين الدرويش[7]

---

(1) سورة الزخرف : الآية 76
(2) سورة الكهف : الآية 39
(3) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحي بن حمزة العلوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون طبعة وتاريخ ، ج2 : ص144.
(4) سورة هود : الآية 87
(5) شرح الكافية ، ج2 : ص92 .
(6) سورة الأنعام : الآية 117
(7) إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين الدرويش ، بيروت ، دمشق ، دار اليمامة للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة 1412هـ - 1992م ، ج3 : ص206 .

هو : ضمير فصل

أعلم : خبر (إن)

ففي الآية الكريمة كلمة (أعلم) لا تصلح أن تكون صفة لما قبل ضمير الفصل ، وذلك لسببين : الأول : ما قبل ضمير الفصل ضمير وهو الكاف في ربك ، والضمائر لا توصف الثاني : (اعلم) اسم تفضيل غير صالح لوصفية المبتدأ ، أو لوصفية ما هو مبتدأ في الأصل .

ويرجح الباحث أن ضمير الفصل يفيد رفع اللبس بين الخبر والنعت بشرط أن يكون ما قبله اسم ظاهر وما بعده اسم ظاهر ذي لام ، ولا من أفعل التفضيل ولا هو مما يخالف المبتدأ في الإعراب ن أما إذا كان غير ذلك فلا تكون فائدته رفع اللبس بين الخبر والتابع ، فقد يخرج إلى فائدة أخرى ، كالتوكيد أو قصر المسند على المسند إليه ، كما سيأتي تفصيل ذلك .

معرفة كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أو شبهها أيضا ؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة ، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين[1]

ويرجح الباحث أنه إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضمير وليس اسماً ظاهراً ، فإنه لا يكون ما بعد الفصل تابعاً من التوابع الأخرى غير النعت كالتوكيد والبدل ، وذلك إذا أجيز توكيد المضمر بالظاهر ، وإبدال المضمر من الظاهر ، وبغير ذلك لا يجوز إلا أن يكون ما قبل الفصل اسماً ظاهراً ، فإنه يجوز فيما بعد الفصل أن يكون نعتاً له أو توكيداً ، أو بدلاً ؛ لأنه يجوز نعت الاسم الظاهر كما

يجوز توكيد الظاهر بالظاهر ، وإبدال الظاهر من الظاهر ، ولذلك يعد ضمير الفصل من مؤكدات الجملة ؛ لأنه يفيد تأكيد الحلم لما قبله مع زيادة الربط[2] ونص

(1) شرح المفصل ، ج2 : ص329 ، 331

(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، لبنان ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، بون تاريخ ، ج2 : ص409

سيبويه[1] على أنه يفيد التوكيد ، وكذلك المبرد [2]

ويقول ابن يعيش : (وإنما اشترط فيه أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو : قمت أنا[3] وذلك لأن الضمير إذا أكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير ، سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو قمت أنا ، ورأيتك أنت ونحو مررت به هو[4]

وقد نص الصعيدي أيضاً على إفادة التوكيد بقوله : (ومن الفصل أيضاً للتأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرفة الطرفين . [5]

والمتأمل لقول ابن يعيش : (لأن فيه ضرباً من التأكيد) ، وقول الصعيدي : (إنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره) يتضح أن هنالك اختلافاً وتبايناً بينهما ، وليس كذلك ؛ لأن عبارة ابن يعيش مجملة ، فضمير الفصل يفيد التأكيد سواء من خلال تعينه للخبر ، أو من خلال دلالته على القصر ، أما عبارة الصعيدي فهي مفصلة نوعاً ما ، حيث يريد أن يقول إن ضمير الفصل يأتي للاختصاص دائماً ، ولكنه إن وجد معه أسلوب للتخصيص غيره كالتعريف غالباً ففي هذه الحالة يفيد الفصل التأكيد ، وفي جميع هذه الحالات لا يخرج ضمير الفصل عما وضع وهو التوكيد .

قال تعالي : (قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى{68})[6]فقوله (أنت) توكيد للضمير المتصل وقد استعير لمحل النصب تأكيداً له[7]

---

(1)ينظر : الكتاب ، ج1 ، ص359

(2) ينظر : المقتضب / المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، سعد ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، بدون طبعة وتاريخ ، ج4 : 104ص

(3) شرح المفصل ، ج3 : ص110

(4) الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولي ، 1406هـ - 1985م ، ج3 : ص207 .

(5) بقية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، الصعيدي ، مصر المطبعة النموذجية ، بدون طبعة وتاريخ ، ج1 : ص135

(6) سورة طه : الآية 68

(7) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ؛ محمود صافي ، مراجعة لينا الحمصي ، مؤسسة الإيمان ، بيروت لبنان ، دار الرشيد ، الطبعة الأولي 1406هـ - 1986م ، ج8 : ص389 .

ورجح النسفي أن تكرير قول (أنت) هو للضمير فيه تعريف الخبر ولفظ العلو دال على الغلبة الظاهرة[1]

وأورد الدرويش في قول المولى عز وجل (إنك أنت) تكرير الضمير المتصل بالمنفصل وقد اقتصر على أحد الضميرين مما كان بهذه المثابة في غلبة موسى عليه السلام ، والإثبات لقهره ، ولذلك أكد بالضمير المنفصل (أنت) الضمير المتصل في قوله : (إنك) وهو مناسب له في المعنى الإفراد مثله ، وكان حقه الاكتفاء بقوله : (إنك الأعلى) ، لكن تأكيداً لقوله تعالى (إنك) كرر هذا الضمير ليثبت وقوع غلبة موسى عليه السلام وانتصاره على فرعون وقومه[2]

وأورد مجي الدين الدرويش أن في هذه الآية خمس فوائد[3]

الأولى : (إن) المشددة لتدل على أن الخبر معها يكون طلبياً ، أو إنكارياً لا ابتدائياً .

الثانية : وجود التكرير في قوله : (إنك أنت) فيه تأكيد لفظي لإثبات القهر له عليه السلام .

الثالثة : لام التعريف في قوله (الأعلى) ولم يقل أعلى أو عال لأنه لو كان نكرة لكان صالحاً لكل واحد من جنسه .

الرابعة : لفظ افعل في أعلى من شأنه التفضيل .

الخامسة : لفظ العلو يدل على الغلبة والغرض من الأعلى ، كونه صادراً من مكان عال .

المعني :

يرى الطبري[4] معنى قوله (قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى) ، أي لا تجعل الخوف في قلبك بسبب توقعك الهزيمة بل أنت الغالب ، لهم ومنتصر عليهم والقاهر لهم .

---

(1) مجمع التفاسير ، النسفي ، بدون رقم طبعة ، وبدون تاريخ ، ج4 : ص206
(2) إعراب القرآن وبيانه ، ج6 : ص215
(3) المصدر السابق ، ج6 : ص215
(4) جامع البيان عن تأويل أي القران ، الطبري ، دار الفكر ، بدون رقم طبعة 1408هـ - 1988م ، ج9 : ص188

وأورد النسفي[1] أن المعنى المراد : أي قال الله تعالى لموسى لا تخف إنك أنت الأعلى أي الغالب ، وذلك حينما جمع فرعون السحر لمبارزة موسى عليه السلام بالسحر ، ولما رأي موسي ما القي من الحبال والعصي خيّل إليه أنها تسعى ، فخاف فأوحي الله (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى{69}) [2] حتى قال لا تخف إنك أنت الأعلى) .

قال تعالى : (فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ{64})[3]

الإعراب : (أنتم) ضمير منفصل أكد به الضمير المتصل وهو اسم (إن) وورد التأكيد بضمير الرفع المنفصل (أنتم) للضمير المتصل المنصوب ، وذلك لأن المتصل لا يؤكد إلا بالمنفصل ، وهو مناسب له في المعنى ؛ لأن (إنكم) مشتمل على علامة الجمع وهي الميم ، ثم ضمير الرفع المنفصل لجماعة المخاطبين (أنتم) فاستعير لمحل النصب تأكيداً له [4]

المعني :

أورده النسفي[5] والبيضاوي[6] ، إذ ذكرا في قوله تعالى : (فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ{64})[7]

(فرجعوا إلى أنفسكم) أي رجعوا إلى عقولهم وتفكروا ، وقوله تعالى (فقالوا إنكم أنتم الظالمون) المراد ظالمون ومفسرون على الحقيقة بعبادة من لا ينطق ... حين قلتم : من فعل هذا بإلهتنا إنه لمن الظالمين فإن من لا يرفع عن رأسه الفأس فكيف يرفع عن عابديه البأس .

---

(1) مجمع التسافير ، ج4 : ص206
(2) سورة طه : الآية 69
(3) سورة الأنبياء : الآية 64
(4) الجدول في إعراب القران وصرفه ، ج9 : ص47
(5) مجمع التفاسير ، ج2 : ص83
(6) أنور التنزيل وأسرار التأويل الشهير بتفسير البيضاوي ، بيروت ، لبنان ، دار مكتبة الهلال ، الطبعة الاولى ، 1986م ، ج4 : ص104
(7) سورة الأنبياء : من الآية 64 .

قال تعالى : (وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُواْ إِنَّ لَنَا لأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ{113})[1] أورد ابن عاشور : أن الضمير (نحن) أفاد التأكيد للضمير (نا) فـــي (كنـــا) إشعاراً بجدارتهم بالغلب وثقتهم بأنهم أعلم الناس بالسحر فأكدوا ضميرهم لزيـــادة تقدير مدلوله)[2]

(1) سورة الأعراف : الآية 113
(2) التحرير والتنوير ، ج9 : ص46 .

المبحث الثالث
إفادة قصر المسند على المسند إليه

من طرق القصر التي أقرها بعض البلاغيين (ضمير الفصل) وهو أن يعقب المسند إليه بضمير الفصل لتخصيصه بالمسند بمعني جعل المسند مقصوراً على المسند إليه ، كقولك (زهير هو الشاعر) ففيه قصر لصفة الشعر على زهير لا يتعداه إلى غيره ، وطريق القصر هو ضمير الفصل [1]

واستدل له السهيلي بأنه أتي به في كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك المعني لغير الله ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى{43}) [2] ، إلى آخر الآيات فلم يؤت به في (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى{45}) [3] وأنه عليه النشأة وأنه أهلك لأن ذلك لم يدع لغير الله وأتى به في الباقي لادعائه لغير الله ، قال في عروس الأفراح : وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117}) [4] ، وإنما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى .[5]

من شواهد القصر بضمير الفصل :

الضمير (هو) قال الله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117}) [6] تعريف المسند إليه في قوله (إن ربك) لتشريف المضاف إليه وإظهار أن هدي الرسول صلى الله عليه وسلم هو الهدى ، وأن الذين أخبر عنهم

(1) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح فيود ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، 1408هـ - 1988م ، ج2 : ص52
(2) سورة النجم الآية : 43
(3) سورة النجم : الآية 45
(4) سورة المائدة : الآية 117
(5) الإتقان في علوم القران ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تأليف القاضي أبي بكر الباقلاني ، بيروت ، دار المعرفة ، بدون تاريخ ورقم طبعة ، ج3 : ص66
(6) سورة الأنعام : الآية 117

بأنهم مضلون لاحظ لهم في الهدى ؛ لأنهم لم يتخذوا الله رباً لهم ، وقد قال أبو سفيان يوم أحد : إن لنا العزي ولا عزي لكم : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أجيبوا ، قالوا (الله مولانا ولا مولى لكم)

واسم التفضيل للدلالة على أن الله لا يعذب عن علمه احد من الضالين ، لا أحد من المهتدين ، وأن غير الله قد يعلم بعض المهتدين ، وبعض المضلين ، ويفوت على كثير من الفريقين ، وتخفي عليه دخيلة بعض الفريقين .

والضمير في قوله (هو أعلم) ضمير فصل لإفادة قصر المسند على المسند عليه ، فالعلمية بالضالين والمهتدين مقصورة على الله تعالى لا يشاركه فيها غيره [1] ووجه هذا القصر أن الناس لا يشكون في علمهم بالضالين والمهتدين علم قاصر ، لأن كل أحد إذا علم بعض أحوال الناس تخفى عليه أحوال كثيرة من الناس ، وكلهم يعلم قصور علمه ، ويتحقق أن ثمة من هو أعلم من العالم منهم ، ولكن المشركين يحسبون أن الأعلمية وصف الله تعالى لآلهتهم ، فنفى بالقصر أن يكن أحد يشارك الله تعالى في وصف الأعلمية المطلقة .[2]

قال تعالى (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ{61})[3] ،

ضمير الفصل في قوله تعالى :(إنه هو السميع العليم) أفاد قصر معنى الكمال في السمع والعلم ، أي فهو سميع منهم ما لا تسمع ويعلم ما لم تعلم ، وقصر هذين الوصفين بهذا المعنى على الله تعالى عقب الأمر بالتوكل عليه يفضي إلى الأمر بقصد التوكل عليه لا على غيره وفي الجمع بين الأمر بقصد التوكل عليه وبين الأمر بإعداد ما استطاع من القوة للعدو ، دليل بيّن على أن التوكل أمر غير تعاطي أسباب الأشياء ، فتعاطي الأسباب فيما هو مقدور الناس ، والتوكل فيما يخرج عن ذلك [4]

(1) التحرير والتنوير ، ج8 : ص29
(2) التحرير والتنوير ، ج6 : ص29
(3) سورة الأنفال : الآية 61
(4) التحرير والتنوير ، ج10 : ص95

2/الضمير (هم) :

قال تعالى : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{104}) [1] جملة (أولئك هم المفلحون) معطوفة على صفات أمة وهي التي تضمنتها جمل : (يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) والتقدير : وهم المفلحون ؛ لأن الفلاح لما كان مسبباً على تلك الصفات الثلاث جعل بمنزلة صفة لهن ... ، والمقصود بشارتهم للفلاح الكلامل أن فعلوا ذلك ... ، ومفاد هذه الجملة قصر صفة الفلاح عليهم ، فهو أما قصر إضافي بالنسبة لمن لم يقم بذلك مع القدرة عليه ، وأما قصراً أريد به المبالغة لعدم الاعتداد في هذا المقام بفلاح غيرهم ، وهو المعنى قصد الدلالة على معنى الكمال [2]

والألف واللام في (المفلحون) لتعريف العهد في الخارج أو في الذهن ، وذلك أنك إذا قلت (زيد المنطلق) فالمخاطب يعرف وجود ذات صدر منها انطلاق ، ويعرف زيداً ، ويجهل نسبة الانطلاق إليه ، وأنت تعرف كل ذلك ، فتقول له : زيد المنطلق ، فتفيده معرفة النسبة التي كان يجهلها ودخلت (هو) فيه إذا قلت : (زيد هو المنطلق) لتأكيد النسبة ، وإنما توكيد النسبة عندهم توهم أن المخاطب يشك فيها أو ينازع أو يتوهم الشركة .[3]

وقال الزمخشري : معنى التعريف في (المفلحون) الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة ... فكرر الله عز وجل التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى وهي :

1- ذكر اسم الإشارة وتكريره.

2- تعريف المفلحين.

---

(1) سورة آل عمران : الآية 104

(2) التحرير والتنوير ، ج4 : ص42

(3) البحر المحيط ، ج1 : ص170 .

توسيط ضمير الفصل بينه وبين أولئك ، لِيُبَصّر ويُرغّبك في طلب ما طلبوا[1]

وقال الألوسي [2] : في قوله تعالى : (أولئك هم المفلحون) : هم يحتمل أن يكون فصلاً ، أو بدلاً ، وهذه الجملة لا تخلوا عن إفادة الحصر فضمير الفصل إما للقصر ، لمجرد تأكيد النسبة ولا استبعاد في جريان القصر قلباً أو تعيننا بل إغراءً أيضاً أو للجنس ــ فتشير إلى ما يعرفه كل أحد من هذا المفهوم ، فإن أريد القصر كان الفصل لتأكيد النسبة ولتأكيد الاختصاص أيضاً وإنْ أريد الاتحاد كان لمجرد تأكيد النسبة وتثبيت المعتزلة والخوارج بهذه الآية لخلود تارك الواجب في العذاب؛ لأن قصر جنس الفلاح على تارك الصلاة والزكاة فيكون مخلداً في العذاب .

قال تعالى : (أُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُّهِيناً{151}) [3] في هذه الآية أفاد ضمير الفصل (هم) تأكيد قصر صفة الكفر عليهم وهو قصر ادعائي مجازي بتنزيل كفر غيرهم في جانب كفرهم منزلة العدم .. ومثل هذا القصر يدل على كمال الموصوف في تلك الصفة المقصودة [4]

قال تعالى : (الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ{92}) [5] تقديم المسند إليه في قوله تعالى : (الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين) إذا اعتبرت (كان) فعلاً واعتبر المسند إليه فعلياً فهو تقديم لإفادة تقوى الحكم ،وإن اعتبرت (كان) فعلاً واعتبر المسند إليه فعلياً فهو تقديم لإفادة تقوى الحكم ، وإن اعتبرت (كان) بمنزلة الرابطة ، وهو الظاهر فالتقوى حاصل من معنى الثبوت الذي تفيد الجملة الاسمية ... وضمير الفصل في قوله (كانوا هم الخاسرين) يفيد القصر ، وهو قصر إضافي ، أي دون الذين اتبعوا شعيباً وذلك لإظهار سفه تحول

(1) الكشاف ، ج1 : ص55
(2) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي ، ضبطه على عبد الباري عطية ، بيروت ، دار الفكر ، بدون طبعة وتاريخ ، ج1 : ص1280 .
(3) سورة النساء : الآية 151
(4) التحرير والتنوير ، ج6 : ص11
(5) سورة الأعراف : الآية 92

الملا للعامة : (وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَّخَاسِرُونَ{90})[1] ، توقيفاً للمعتبرين بهم على تفاهة أقوالهم وسفاهة رأيهم ، وتحذيراً لأمثالهم من الوقوع في ذلك الضلال قال تعالى : (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ{20})[2] قُصرت صفة الفوز على أصحاب الجنة قصراً إضافياً ، فهي لا تتعداهم إلى أصحاب النار ، وطريق القصر هو ضمير الفصل ، وذلك لأن الآية الكريم تقرر عدم الاستواء بين أهل الجنة وأهل النار ، فأهل الجنة هم الفائزون بكل مطلوب الناجون من كل مكروه ، وهذا لا يحسن إلاَّ بأن يكون ضمير الفصل (هم) للاختصاص ، ولا يأتي إعرابه مبتدأ ثانياً ولا تأكيد للجملة[3] ويلاحظ الباحث أن الضمير (هم) غالباً ما يرد في تذييل الآيات القرآنية دالاً على صفات وسمات المؤمنين وبالمقابل أيضاً يدل على صفات وسمات للكافرين

أولاً : بعض الآيات التي ورد فيها للدلالة على صفات المؤمنين :

قال تعالي : (أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ{4}) [4]

وقال تعالى : (لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ{8}) [5]

وقال تعالى : (أُوْلَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ{10}) [6]

ضمير الفصل في الآيات الثلاثة توسط بين المبتدأ والخبر لقصر صفة الإيمان والصدق والإرث على أولئك المؤمنين بحيث لا تتعداهم إلى غيرهم وذلك عن طريق ضمير الفصل (هم) .

أما بالمقابل : فقال تعالى : (فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ{7}) [7]

---

(1) سورة الأعراف : الآية 90
(2) سورة الحشر : الآية 20
(3)علم المعاني ، ج2 : ص53
(4) سورة الأنفال : الآية 04
(5) سورة الحشر : الآية 08
(6) سورة المؤمنون : الآية 10
(7) سورة المؤمنون : الآية 7

وقال تعالى : (الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ{27}) [1]

ضمير الفصل في الآيتان السابقتان توسط بين المبتدأ والخبر لإفادة قصر تلك الصفات على الكافرين بحيث لا تتعداهم إلى غيرهم وذلك عن طريق ضمير الفصل (هم).

3/ الضمير (أنت) :

قال تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117})[2] ، التوفية في الآية الكريمة بمعنى الرفع ، فقد جاءت التوفية في كتاب الله على ثلاثة أوجه :

الأول : بمعنى الموت كما جاء في قوله : (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ{42}) .[3]

الثاني : بمعنى النوم كما في قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ{60})[4]

الثالث : بمعنى الرفع [5] كما في قوله تعالى : (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) في الآية الكريمة ، قصر لصفة المراقبة بمعنى : المراعاة والحفظ والعلم على موصوف وهو الله تعالى ، وطريق القصر هو ضمير الفصل (أنت) ولو لم يكن ضمير الفصل في الآية الكريمة للدلالة على القصر لما حسن ؛ لأن الله لم يذل رقيباً عليهم في جميع الأحوال ، وإنما الذي حصل بتوفيته عيسى عليه السلام وقد كان شهيداً عليهم يراقبهم ويأمرهم بعبادة الله أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى ،

---

(1) سورة البقرة : الآية 27
(2) سورة المائدة : الآية 117
(3) سورة الزمر : الآية 42
(4) سورة الأنعام : الآية 60
(5)ينظر فتح التقدير ، الشوكاني ، تحقيق سيد إبراهيم ، ط1 ، 1413هـ - 1993م ، ج2 : ص9

ولذا ينبغي أن يتعين إعرابه فصلاً دالاً على القصر .[1]

قال تعالى : (ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ{49})[2] الآية الكريمة سياقها يختلف عن سابقها فهي وردت لتصوير عاقبة الكافر الأثيم يوم القيامة وما سيلاقيه من ألوان التعذيب ، فطلب من الذوق أن يذوق العذاب وليس الأمر هنا على حقيقته ، وإنما تهكماً به لبعده عن منهج الحق وطريقة الهداية ، فخصه وقصر عليه ذلك العذاب ، وذلك عن طريق ضمير الفصل (أنت) .

وجاء في البيان النبوي الشريف عن أبي بكر رضي الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علمني دعاءً ادعوا به في صلاتي ، قال : قل (اللهم أني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم)[3] توسط ضمير الفصل بين اسم (إن) وخبرها لإفادة قصر صفتي الغفور والرحيم على الله تعالى بحيث لا تتعداه على غيره ، وذلك عن طريق ضمير الفصل (أنت)

وقوله صلى الله عليه وسلم : (رب اغفر لي وتب عليّ إنك أنت التواب الرحيم)[4] ، توسط ضمير الفصل بين اسم (إن) وخبرها لإفادة قصر صفتي التوبة والرحمة على الله تعالى وذلك عن طريق ضمير الفصل (أنت)

وقوله : من قال حين يصبح أو يمس : اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك إنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك ، اعتق الله ربعه من النار)[5]

فتوسط ضمير الفصل بين اسم (إن) وخبرها لإفادة قصر الإلوهية على الله وحده بحيث لا تتعداه إلى غيره ، وذلك عن طريق ضمير الفصل ، والنفي والاستثناء ، أي : أن الله هو المختص بالإلوهية ، وحده ولا يشاركه فيها أحد .

من الشواهد النبوية الشريفة السابقة نلاحظ أن ضمير الفصل (أنت) أثبت فائدة المسند إليه ، وذلك عن طريق أسلوب القصر .

---

(1) علم المعاني ، ج2 : ص53

(2) سورة الدخان : الآية 49 .

(3) رواه أبو داؤود ، كتاب الأدب باب ما يقول إذا أصبح ، 317/4، برقم : 5069

(4) رواه ابن ماجة ، كتاب الأدب ، 57 ، باب الاستغفار ، 1253/2 ، برقم 885

(5) رواه أبو داؤود ، كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا أصبح ، ج4 : ص317/ برقم 5069

4/ الضمير (نحن) :

قال تعالى : (وكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلاً وكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ{58})[1]

الجملة (وكنا نحن الوارثون) عطف على جملة (لم تسكن من بعدهم) وهو يفيد أنها لم تسكن من بعدهم فلا يحل فيها قوم آخرون بعدهم ، فعبدوا عن تداول السكن بالإرث وقصر إرث تلك المساكن ، وتلك الكتابة رمز إلى شدة غضب الله تعالى على أهلها بحيث تجاوز غضب الساكنين إلى نفس المساكن فعقابها بالحرمان من بهجة المساكن ؛ لأن بهجة المساكن سكنها فإن كمال الموجودات هوية قوام حقائقها . [2]

قال تعالى : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ{165})[3] تعريف جزأي الجملة ، وضمير الفصل من قوله (لنحن) يفيد قصراً مؤكداً فهو قصر قلب ، أي دون ما وصفتموه به من النبوة لله[4]

(1) سورة القصص : الآية58
(2) التحرير والتنوير ، ج5 : ص152
(3) سورة الصافات : الآية 165
(4) التحرير والتنوير ، ج11 : ص162 .

الفصـــــل الرابع

تطبيق واستشهاد لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك

المبحث الأول : إحصائية لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك

المبحث الثاني: نماذج تطبيقيه لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك

المطلب الأول : موقع ضمير الفصل في الجملة

المطلب الثاني: إعراب ضمير الفصل

المطلب الثالث: شروط ضمير الفصل

المطلب الرابع وظيفة ضمير الفصل

المبحث الأول : إحصائية لضمير الفصل في موطأ الإمام مالك

الرقم	الحديث	الكتاب	الباب	رقم الحديث	الصفحة
1	عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيدة بن عروة ، عن قالتها كبشة بنت كعب بن مالك ، وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري ، أنها أخبرتها : أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة لتشرب منه فاضغى لها الإناء حتى شربت . قالت كبشة قرءاني أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا بنة أخي ؟ قالت : فقلت : نعم فقال : (إنها ليست بنجس إنما (هي) من الطوافين عليكم أو الطوفات) .	الطهارة	3	42/11	31
2	عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمه عن أم سلمه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا (هي) احتلمت فقال : (نعم	الطهارة	21	85/116	46

	إذا رأت الماء)				
3	عن مالك عن نافع ، إنه أقبل (هو) وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذ كانا بالمبرد ، نزل عبد الله فتيم صعيداً طيباً ، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .	الطهارة	24	90/121	48
4	عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع احد يمر بين يديه وليدرأه ما استطاع فإن أبي فليقاتله فإنما (هو) شيطان)	قصر الصلاة في السفر	10	362/37	101
5	عن مالك عن أبس الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يعقد الشيطان على فافية رأس أحدكم إذا (هو) نام : ثلاث عقد يضرب مكان كل عقدة : عليك ليل طويل ، فارقد ، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة ، فأصبح خبيث النفس كسلان	قصر	25	427/102	113
6	عن يحي بن سعيد عن حمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي ، أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب	القرآن	8	500/31	0133

	رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففقدته من الليل فلمسته بيدي ، فوضعت يدي على قديمه وهو ساجد يقول : (أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أُحصي ثناءً عليك (أنت) كما أَثنيت على نفسك				
7	عن مالك عن زياد بن أبي زياد ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم : (أفضل الدعاء ، دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت (أنا) والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له) .	القرآن	8	501/32	133
8	عن مالك ابن الزبير المكي عن طاوس اليماني عن عبد الله ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول : (اللهم لك الحمد (أنت) نور السموات والأرض ولك الحمد (أنت) قيام السموات والأرض.	القرآن	8	503/34	134
9	عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان (هو) الفريضة وترك يوم عاشورا	الصيام	11	663/30	181

	فمن شاء صامه ومن شاء تركه				
10	عن مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما أتى الشيطان يوماً (هو) فيه أصغر ولا أدحر ولا أحقر ولا أغيظ منه في يوم عرفه وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة ، تجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما أري يوم بدر ، قيل وما رأي يوم بدر يا رسول الله ؟ قال : (أما إنه قد رأى جبريل يزرع الملائكة)	الحج	81	945/244	255-256
11	عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : الخليل كرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر ، فأما الذي (هي) له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مرج أو روضة فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كان له حسنات	الجهاد	1	959/3	259
12	عن مالك عن يحي بن سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وقبر يحفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال : بئس مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بئس ما قالت : فقال الرجل : إني لم أرد هذا	الطهارة	24	90/121	48

	يا رسول الله إنما أردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا مثل للقتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة (هي) أحب إلى أن يكون قبري بها من ثلاث مرات يعني المدينة				
13	عن مالك عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة وضيافته ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك (فهو) صدقة ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه	صفة النبي	10	1678/22	545
14	عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة أم المؤمنين أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألهن ميراثهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نورث ما تركناه (فهو) صدقة	الكلام	12	27/1823	5800
15	عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج	الكلام	12	1428/28	580

	عن أبي هريرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يقتسم ورثتي دنانير ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنه عاملي (فهو) صدقة) .				
16	عن مالك ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن أناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال : (ما يكون عندي من خير فلن ادخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءً (هو) خير وأوسع من الصبر)	الصدقة	2	1833/7	583
17	عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة : (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا (هي) المنفقة والسفلى (هي) السائلة) .				
18	عن مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله وسلم أرسل عمر بن الخطاب بعطاء فرده عمر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم رددته) فقال : يا رسول الله أليس خبرتنا أن خيراً لأحدنا أن لا يأخذ من أحد شيئاً فقال رسول الله	الصدقة	2	1835/9	584

	صلى الله عليه وسلم : (إنما ذلك عن المسألة فأما ما كان من غير المسألة فإنما (هو) رزق يرزقه الله : فقال عمر بن الخطاب : أما والذي نفسي بيده لا أسال أحداً شيئاً ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته				

المطلب الأول
موقع ضمير الفصل في الجملة

ورد ضمير الفصل بين ما هو مبتدأ وخبر في الحال في خمسة مواضع هي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	116/85	الطهارة	21	46
2	427/102	قصر الصلاة في السفر	25	113
3	503/34	القرآن	8	134
4	1834/8	الصدقة	2	583
5	1835/9	الصدقة	2	584

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

1/ أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة : (اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة)[1]

2/ عن أم سلمه زوج النبي صلى الله عليه وسلم إنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت : (يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتملت ؟ فقال : (نعم إذا رأت الماء)[2]

توسط ضمير الفصل : (هي) بين ما هو مبتدأ وخبر في الحال وهما (إذا) و (احتلمت)

(1) الموطأ ، إمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه ، اعتني به محمود بن الجميل راجعه طه الرؤوف سعد من علماء الأزهر الشريف ،القاهرة،مكتبة الصفاء، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م ، ص583، رقم الحديث 1834/8 ، كتاب الصدقة،باب2

(2) الموطأ ، ص46 ، رقم الحديث 116/85 ، كتاب الطهارة ، باب 21

أما ضمير الفصل بين ما هو مبتدأ وخبر في الأصل فقد ورد في ثلاثة مواضع هي:

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	121/90	الطهارة	24	48
2	663/30	الصيام	11	81
3	1678/22	صفة النبي	10	545

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشورا فمن شاء صامه ومن شاء تركه [1]

توسط ضمير الفصل (هو) بين ما هو مبتدأ وخبر في الأصل وهو اسم (كان) الضمير المستتد فيها ، وخبرها وهو الفريضة .

(1) المرجع السابق ، ص81 ، رقم الحديث 663/30 ، كتاب الصيام ، الباب 11

المطلب الثاني
إعراب ضمير الفصل

أما بالنسبة لإعراب ضمير الفصل فقد جعله بعض النحاة لا محل له من الإعراب فهو عندهم كالحروف ، والبعض الآخر جعل له موضعاً من الإعراب وهذه المواضع كما يأتي :

1/ تتعين فيه الفصلية في موضعين :

(أ) أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو : إن كان زيد لهو الكريم ، بنصب الكريم ، ولم يرد ذلك في موطأ الإمام مالك .

(ب) أن يليه منصوب وقلبه اسم ظاهر منصوب نحو : (ظننت زيداً هو القائم) بنصب (القائم) ولم يرد في موطأ الإمام مالك .

2/ يتعين كونه مبتدأ :

وذلك إذا كان ما قبله منصوباً وما بعده مرفوعا نحو : ظننت زيداً هو القائم برفع (القائم) وقد ورد ذلك في موطأ مالك في ثلاثة مواضع وهي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	1833/7	الصدقة	2	583
2	1823/27	الكلام	12	580
3	945/244	الحج	81	256-255

وفيما يلي نورد بيان ذلك

عن مالك ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده قال : (ما يكون عندي من خير قلت أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه

الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءً هو خير وأوسع من الصبر) .[1]

حيث ورد ضمير الفصل (هو) مبتدأ ، و (خبر) ، وذلك لانتصاب ما قبله وارتفاع ما بعده .

عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا نورث ما تركناه فهو صدقة)[2]

حيث ورد ضمير الفصل (هو) مبتدأ و (صدقه) خبره ، وذلك لا نتصاب ما قبله وارتفاع ما بعده .

3/ ما يحتمل الفصل والابتداء :

وذلك إذا قرن بلام الفرق وكان الاسم الذي بعده مرفوعاً ، ولم يرد ذلك في موطأ الإمام مالك .

ويحتمل الفصل والابتداء كذلك إذا كان ما قبله اسم ظاهر وما بعده مرفوعاً وقد ورد ذلك في موطأ الإمام مالك في ثلاثة مواضع هي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	989/33	الجهاد	14	269
2	1678/22	صفة النبي صلى الله عليه وسلم	10	545
3	1833/7	الصدقة	2	583

عن مالك عن يحي بن سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وقبر يحفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال بئس مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بئس ما قلت) فقال الرجل : إني لم أرد هذا يا رسول الله إنما أردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا مثل للقتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة هي أحب إلى أن يكون قبري منها)[1] ثلاث مرات يعني المدينة .

فـ (هي) ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن يكون (هي) مبتدأ و (أحب) خبره ، وذلك لأن ما قبله اسم ظاهر وما بعده مرفوع صالح لان يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب وكذلك يصلح أن يكون مبتدأ وما بعده خبر

عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصال سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال : (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاءً هو خير وأوسع من الصبر) .[2]

فـ (هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن يكون (مبتدأ) و (خبر) خبره ، وذلك لأن ما قبله اسم ظاهر وما بعده مرفوع يصلح أن يكون خبراً له .

4/ يحتمل الفصلية والتوكيد والبدل :

وذلك إذا وقع بعد ضمير وبعده اسم ظاهر منصوب ، ولم يرد ذلك في موطأ الإمام مالك .

5/ يحتمل الفصلية والابتداء والتوكيد والبدل :

ذلك إذا وقع بعد ضمير وبعده اسم مرفوع ، وقد ورد ذلك في موطأ الإمام مالـــك في موضعين هما :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	501/23	القرآن	8	133
2	1823/27	الكلام	12	580

وفيما يلي نوضح ذلك :

عن مالك عن زياد بن أبي زياد عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الدعاء ما قلت أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له)[1]

وقع ضمير الفصل (أنا) بعد ضمير وما بعده اسم ظاهر مرفوع ، لذلك يجـــوز فيه كل الأوجه ، فكونه فصلاً ؛ لأنه فصل بيت تاء المتكلم وجمله (لا إلـــه إلا الله) وكونه مبتدأ ؛ لأن ما بعده مرفوع يصلح أن يكون خبراً له ، وكونه لأن ما قبله ضمير والمضمر يؤكد بالمضمر ، وكونه بدلاً ، لأن ما قبله ضـــمير والمضـــمر يبدل من المضمر .

2/ عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عـــن عائشـــة أم المـــؤمنين أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن مـــن رســـول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت لهن عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه

(1) الموطأ ، ص133 ، رقم الحديث 501/32 ، كتاب القران ، الباب 8

وسلم : (لا نورث ما تركناه فهو صدقة)[1]

حيث وقع ضمير الفصل (هو) بعض ضمير وهو الهاء في (تركناه) ولذلك جـــاز فيه كل الأوجه ، فالفصل ، لأنه فصل بين المضمر و (صدقة) والابتداء ؛ لأن ما بعده مرفوع يصلح أن يكون خبراً له ، والتوكيد ؛ لأن ما قبله مضـــمر ويجـــوز تأكيد المضمر بالمضمر ، والبدل أيضاً لأن ما قبله مضـــمر وكمـــا جـــاز تأكيـــد المضمر بالمضمر يجوز إبدال المضمر من المضمر.

المطلب الثالث
شروط ضمير الفصل

أولاً : ما يشترط في ضمير الفصل نفسه :

يشترط في ضمير الفصل نفسه أن يكون بصيغة المرفوع ، وأن يكون مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلم والخطاب والغيبة . وقد ورد ضمير الفصل بصيغة المرفوع وهو مطابقٌ لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث والتكلم والغيبة في جميع الأحاديث التي ورد فيها في موطأ الإمام مالك ، وفيما يلي نورد ذلك :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	42/11	الطهارة	3	31
2	116/85	الطهارة	21	46
3	121/90	الطهارة	24	48
4	362/37	قصر الصلاة في السفر	10	101
5	427/102	قصر الصلاة في السفر	25	113
6	500/31	القرآن	08	133
7	501/32	القرآن	08	134
8	501/34	القرآن	8	134
9	663/30	الصيام	11	181
10	945/244	الحج	81	256-255
11	959/3	الجهاد	1	259
12	989/33	الجهاد	14	269
13	1678/22	صفة النبي صلى الله عليه وسلم	10	545
14	1823/27	الكلام	12	580
15	1824/28	الكلام	12	580
16	1833/7	الصدقة	2	583
17	1838/8	الصدقة	2	583
18	1835/9	الصدقة	2	584

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

عن يحي بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففقدته من الليل بيدي على قدميه وهو ساجد يقول (أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك)[1]

ورد الضمير (أنت) بصيغة المرفوع وهو مطابق لما قبله في الإفراد والتذكير والخطاب .

2/ عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية ، فلما قدم الرسول صلى الله عليه وسلم صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه . [2]

ورد ضمير الفصل (هو) بصيغة المرفوع وهو مطابق لما قبله في الإفراد والتذكير والغيبة .

3/ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة : (اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) .[3]

(1) الموطأ ، ص133 ، رقم الحديث 500/31 ، كتاب القرآن ، الباب 8
(2) المصدر نفسه ، ص181 ، رقم الحديث 663/30 ، كتاب الصيام ، الباب 11
(3) المصدر نفسه ، ص583 ، رقم الحديث 1834/8 ، كتاب الصدقة ، الباب 2 ،

ورد ضمير الفصل (هي) بصيغة المرفوع وهو مطابق لما قبلـــه فـــي الإفـــراد والتأنيث والغيبة .

ثانياً : ما يشترط فيما قبل ضمير الفصل :

يشترط فيما قبل ضمير الفصل أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل ، وقد ورد ذلك في كل المواضع التي ورد فيها في موطأ الإمام مالك وفي ما يلي نورد ذلك :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	42/11	الطهارة	3	31
2	116/85	الطهارة	21	46
3	121/90	الطهارة	24	48
4	362/37	قصر الصلاة في السفر	10	101
5	427/102	قصر الصلاة في السفر	25	113
6	500/31	القرآن	08	133
7	501/32	القرآن	08	134
8	501/34	القرآن	8	134
9	663/30	الصيام	11	181
10	945/244	الحج	81	256-255
11	959/3	الجهاد	1	259
12	989/33	الجهاد	14	269
13	1678/22	صفة النبي صلى الله عليه وسلم	10	545
14	1823/27	الكلام	12	580
15	1824/28	الكلام	12	580
16	1833/7	الصدقة	2	583
17	1834/8	الصدقة	2	583
18	1835/9	الصدقة	2	584

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) [1]

ورد ما قبل ضمير الفصل مبتدأ في الحال وهو (اليد العليا)

عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه)[2]

ورد ما قبل ضمير الفصل مبتدأ في الأصل وهو اسم (كان) الضمير المستتر فيها.

2/وكما يشترط فيها قبل ضمير الفصل أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل كذلك اشترط فيه أن يكون معرفة :

(أ) ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو ضمير في أربعة مواضع هي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	500/31	القرآن	8	133
2	501/32	القرآن	8	133
3	663/30	الصيام	11	181
4	1823/27	الكلام	12	580

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

(1) الموطأ ، ص583 ، رقم الحديث 1834/8 ، كتاب الصدقة ، الباب 2
(2) المصدر نفسه ، ص181 ، رقم الحديث 663/30 ، كتاب الصيام ، الباب 1

1/عن يحي بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي ، أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب الرسول صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل فلمسته بيدي ، فوضعت يدي علي قدميه وهو ساجد يقول :(أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك ، لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت علي نفسك)[1]

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو ضمير الكاف في (عليك)

2/عن مالك عن زياد بن أبي زياد ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له)[2]

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو الضمير (التاء) في قلت .

3/ عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة أم المؤمنين أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقالت لهن عائشة : (أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نورث ما تركناه فهو صدقة)[3]

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو الضمير (الهاء) في (تركناه)

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو محلى بالألف واللام في موضع واحد وهو:

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال وهو

---

(1) الموطأ ، ص133 ، رقم الحديث 500/31 ، كتاب القرآن ، الباب 8

(2) المصدر نفسه ، ص133 ، رقم الحديث 501/32 ، كتاب القرآن ، الباب 8

(3) المصدر نفسه ، ص580 ، رقم الحديث 1823/27 ، كتاب الكلام ، الباب 12

على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة : (اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) . [1]

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو محلى بالألف واللام ، وهو (اليد) .

ثالثاً : ما يشترط فيما بعد ضمير الفصل :

يشترط فيما بعد الفصل أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وقد ورد ذلك في كل المواضع التي ورد فيها ضمير الفصل في موطأ الإمام مالك

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

أ/ ورد ما بعد ضمير الفصل خبر لمبتدأ في الحال :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	116/85	الطهارة	21	46
2	427/102	قصر الصلاة في السفر	25	113
3	503/34	القرآن	8	134
4	1834/8	الصدقة	2	583
5	1835/9	الصدقة	2	584

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر بذكر الصدقة (اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة ، والسفلى هي السائلة)[2]

(1) الموطأ ، ص583 ، رقم الحديث 834/8 ، كتاب الصدقة ، الباب 2
(2) الموطأ ، ص583 ، رقم الحديث 1834/8 ، كتاب الصدقة ، الباب 2

ورد ما بعد ضمير الفصل خبر لمبتدأ في الحال وهو (المنفقة) ، و (السائلة)
ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهم اسم موصول في موضعين وهما :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	1876/22	صفة النبي	10	545
2	1824/28	الكلام	12	583

وفيما يلي نوضح ذلك :

1/ عن مالك عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليله وضيافته ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه)[1]

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو اسم الموصول (ما) وهو في محل رفع مبتدأ وما بعده صلة الموصول لا محل له من الإعراب وهو كان واسمها وخبرها ، وصدفة خبر المبتدأ و (هو) فصل .

2/ عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يقتسم ورثتي دنانير ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة)[2]

(1) الموطأ ، ص545 ، رقم الحديث 1678/22 ، كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، الباب 10
(2) المصدر نفسه ، ص580 ، رقم الحديث 1428/28 ، كتاب الكلام ، الباب 12

ورد ما قبل ضمير الفصل معرفة وهو اسم الموصول (ما) ، وهو في محل رفع مبتدأ ، وما بعده صلة الموصول لا محل له من الإعراب ، و (صدقة) خبر المبتدأ (ما) .

2/ عن أم سلمه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنها قالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال :(نعم إذا رأت الماء).[1]

ورد ما بعد ضمير الفصل خبراً لمبتدأ في الحال وهو (احتلمت) .

(ب) نماذج لورود ما بعد ضمير الفصل خبر لمبتدأ في الأصل :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	1833/7	الصدقة	2	583
2	663/30	الصيام	11	181

1/ عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال : (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءً هو خير أوسع من الصبر) . [2]

ورد ما بعد ضمير الفصل خبراً في الأصل وهو (وهو خبر) .

---

(1) الموطأ ، ص46 ، رقم الحديث 116/85 ، كتاب الطهارة ، الباب 21

(2) المصدر نفسه : ص583 ، رقم الحديث 1833/7 ، كتاب الصدقة ، الباب 2

2/ عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشورا فمن شاء صامه ومن شاء تركه . [1]

ورد ما بعد ضمير الفصل خبراً لمبتدأ في الأصل ، وهو (الفريضة) .

(ج) ورود ما بعد ضمير الفصل كالمعرفة وهو افعل التفضيل :

أ- ورد ما بعد ضمير الفصل كالمعرفة وهو افعل التفضيل في موطأ الإمام مالك في ثلاثة مواضع :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	945/244	الحج	81	256-255
2	989/33	الجهاد	14	269
3	18/33	الصدقة	2	583

وفيما يلي نوضح ذلك :

1/ عن مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما رأي الشيطان يوماً هو فيه اصغر ولا ادحر ولا أحقر ولا أغيظ منه في يوم عرفة وما ذاك إلا لما رأى من تتنزل الرحمة ، تجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما أري يوم بدر ، قيل وما رأي يوم بدر يا رسول الله ؟ قال : (أما إنه قد رأي جبريل يزع الملائكة)[2]

(1) المصدر نفسه ، ص181 ، رقم الحديث 663/30 ، كتاب الصيام ، الباب 11

(2) الموطأ ، ص256/255 ، رقم الحديث 945/244 ، كتاب الحج ، الباب 81 .

ورد ما بعد ضمير الفصل (هو) أفعل التفضيل وهو (أصغر) وهو ما شابه المعرفة .

2/ عن مالك عن يحي بن سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وقبر يحفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال : بئس مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بئس ما قلت : فقال الرجل : إني لم أرد هذا يا رسول الله إنما أردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا مثل للقتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة هي أحب إلى أن يكون قبري بها من ثلاث مرات يعني المدينة(1)

ورد ما بعد ضمير الفصل أفعل التفضيل وهو (أحب وهو مشابه للمعرفة .

3/ عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن أناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال : (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءً هو خير وأوسع من الصبر) . (2)

ورد ما بعد ضمير افعل التفضيل وهو (خير) وهو مشابه للمعرفة .

(د) ورود ما بعد ضمير الفصل كالمعرفة وهو فعل ماضي :

ورد ما بعد ضمير الفصل مشابه للمعرفة وهو فعل ماضي في موضع واحد وهو:

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	116/85	الطهارة	21	46

(1) المصدر نفسه ، ص269 ، رقم الحديث 989/33 ، كتاب الجهاد ، الباب 14
(2) الموطأ ، ص583 ، رقم الحديث 1833/7 ، كتاب الصدقة ، باب 2

وفيما يلي نوضح ذلك :

1/ عن أم سلمه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال : (نعـــم إذا رأت الماء)[1]

(1) المصدر نفسه ، 46 ، رقم الحديث 116/85 ، كتاب الطهارة ، الباب 21

المطلب الرابع
وظيفة ضمير الفصل

وردت وظيفة ضمير الفصل في موطأ الإمام مالك موافقة للوظيفة التي حددها النحاة وهي :

(أ) رفع اللبس بين الخبر والتابع (ب) إفادة التوكيد (ج) قصر المسند على المسند إليه .

(أ) ورد ضمير الفصل في موطأ الإمام مالك لدلالة رفع اللبس بين الخبر والتابع في ثمانية مواضع وهي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	16/85	الطهارة	21	46
2	362/37	قصر الصلاة في السفر	10	101
3	427/102	قصر الطهارة في السفر	25	113
4	663/30	الصيام	11	181
5	945/244	الحج	81	256-255
6	989/33	الجهاد	14	269
7	1678/22	صفة النبي صلى الله عليه وسلم	10	545
8	1823/27	الكلام	12	580

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

1/عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمه عن أم سلمه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ، فقال :(نعم إذا رأت الماء)[1]

أفاد ضمير الفصل (هي) رفع اللبس بين الخبر والتابع ، ولذلك تعين أن تكون الجملة الفعلية في قوله (احتلمت) خبراً وليس تابعاً.

3/عن مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :(ما أتي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أدحر ولا أحقر ولا أغيظ منه في يوم عرفة وما ذاك إلا لما رأى من تتنزل الرحمة ، تجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما أري يوم بدر ، قيل وما رأي يوم بدر يا رسول الله ؟ : (أما إنه قد رأي جبريل يزغ الملائكة).[2]

أفاد ضمير الفصل (هو) رفع اللبس بين الخبر والتابع ، ولذلك تعين أن تكون كلمة (أصغر) خبراً لا تابعاً .

4/ عن مالك عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة وضيافته ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقه ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه . [3]

أفاد ضمير الفصل (هو) رفع اللبس بين الخبر والتابع ، ولذلك يتعين أن تكون كلمة (صدقة) خبراً لا تابعاً .

(1) الموطأ ، ص46 ، رقم الحديث 116/85 ، كتاب الطهارة ، الباب 21
(2) المصدر نفسه ، ص255-256 ، رقم الحديث 945/244 ، كتاب الحج ، الباب 81
(3) المصدر نفسه ، ص545 ، رقم الحديث 1678/22 ، كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، الباب 10

(ب) إفادة ضمير الفصل للتوكيد :

من الوظائف التي يؤديها ضمير الفصل التوكيد لما قبله ، وقد ورد ذلك في موطأ الإمام مالك في موضعين هما :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	500/31	القرآن	8	133
2	501/32	القرآن	8	133

وفيما يلي نوضح ذلك :

1/ عن يحي بن سعيد عن حمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي ، أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففقدته من الليل فلمسته بيدي ، فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : (أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك . (1)

أفاد ضمير الفصل (أنت) التوكيد ، فهو مؤكد للضمير الذي قبله وهو (الكاف) الذي للمخاطب .

2/ عن مالك عن زياد بن أبي زياد ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله الله وحده لا شريك له . (2)

أفاد ضمير الفصل (أنا) التوكيد ، فهو مؤكد للضمير الذي قبله وهو (تا) المتكلم.

---

(1) الموطأ ، ص133 ، رقم الحديث 500/31 ، كتاب القرآن ، الباب 8

(2) المصدر نفسه ، ص133 ، رقم الحديث 501/32 ، كتاب القرآن ، الباب 8

(ج) إفادة قصر المسند على المسند إليه :

من وظائف ضمير الفصل أيضاً إعادة قصر المسند على المسند إليه وقد ورد ذلك في موطأ الإمام مالك في ثمانية مواضع وهي :

الرقم	رقم الحديث	الكتاب	الباب	الصفحة
1	42/11	الطهارة	3	31
2	121/90	الطهارة	24	48
3	503/34	القرآن	8	134
4	959/3	الجهاد	1	259
5	1824/28	الكلام	12	580
6	1833/7	الصدقة	2	583
7	1834/8	الصدقة	2	583
8	1835/9	الصدقة	2	584

وفيما يلي نورد نماذج لذلك :

1/ عن مالك عن ابن الزبير المكي عن طاوس اليماني عن عبد الله ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول : (اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق ، وقولك الحق ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدّمت وأخرت وأسررت وأعلنت ، أنت إلهي لا إله إلا أنت . [1]

(1) الموطأ ، ص134

أفاد ضمير الفصل أنت قصر النور وقصر الحمد وقصد القيام على الله سبحانه وتعالى بحيث لا يشاركه فيهن احد ، وطريقه القصر هو ضمير الفصل أنت .

2/ عن مالك عن أبي الزناد الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يقتسم ورثتي دنانير ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنه عاملي فهو صدقة) . (1)

أفاد ضمير الفصل (هو) قصر المسند على المسند إليه ، حيث قصر ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم نفقة نسائه ومؤنه عامله على أنه صدقة لا وراثة فيه وطريق القصر هو ضمير الفصل (هو) .

3/ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر ، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة (اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) (2)

أفاد ضمير الفصل (هي) قصر المسند على المسند إليه حيث قصرت اليد العليا على أنها المنفقة كما قصرت اليد السفلى على أنها السائلة ، وطريق القصر هو ضمير الفصل (هي) .

---

(1) الموطأ ، ص580 ، رقم الحديث 1428/28 ، كتاب الكلام ، الباب 12

(2) المصدر نفسه ، ص583 ، رقم الحديث 1834/8 ، كتاب الصدقة ، الباب 2

الخاتمة :

* يجوز الاستشهاد بالأحاديث النبوية المتواترة السند المقطوع بصحتها مطلقاً من غير الالتفات لمن نفى ذلك .

* الفصل صيغة ضمير منفصل مرفوع ، إذا تعين كونه فصلاً ، فهو حرف أو أداة تؤدي أغراض الفصل ، وإذا تعين كونه مبتدأ فهو اسم ، أما إذا تردد بين الفصلية والابتداء والتوكيد والبدل ، فيجوز أن يكون حرفاً ويجوز أن يكون اسماً.

* الفصل من المصطلحات البصرية ، والعماد والدعامة والصفة من المصطلحات الكوفية ، ومصطلح الفصل أكثر استعمالاً من مصطلح العماد والدعامة والصفة ،ولا تستعمل هذه المصطلحات الثلاثة الأخيرة إلا نادراً .

* يتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وكذلك يتوسط بين معرفة وما قاربها ، وهو افعل التفضيل .

* إذا اعتبر الفصل حرفاً لا يكون له موقع من الإعراب ، أما إذا اعتبر اسماً فيكون له موقع من الإعراب ، فإما يكون مبتدأ ثانياً – وذلك في غير النوسخ – وإما أن يكون توكيداً ، وإما أن يكون بدلاً.

* تتعين فصلية ضمير الفصل إذا وقع بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوباً ، أو إذا قرت بلام الابتداء ، وكان ما بعده منصوباً.

* يتعين في ضمير الفصل الابتداء ، إذا وقع بعد مفعول (ظن) ، وكان ما بعده مرفوعاً أو إذا وقع بعد اسم كان ، وكان ما بعده مرفوعاً.

* يتردد ضمير الفصل بين الفصلية ، والابتداء والتوكيد والبدل ، إذا وقع بعد مضمر وكان ما بعده مرفوعاً.

* يشترط في ضمير الفصل نفسه أن يكون بصيغة المرفوع وأن يكون مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع ، والحضور ، والغيبة والتذكير والتأنيث ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ويشترط أن يكون معرفة ، كما يشترط فيما بعد ضمير الفصل أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وأن يكون معرفة ، أو كالمعرفة في امتناع دخول (أل) ودخول الإضافة عليه وهو أفعل التفضيل .

* يفيد ضمير الفصل رفع اللبس بين الخبر والتابع ، ومن فوائده أيضاً التوكيـــد ، وقصر المسند على المسند إليه.

نتائج البحث

1/ ورد حذف ما قبل ضمير الفصل في القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)[1] فما قبل ضمير الفصل محذوف تقديره (البخل) والنحاة لم يتطرقوا إلى هذا الحذف .

كما ورد أيضا في الحديث النبوي الشريف :

عن مالك عن هشام بن عروة عن أبي عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه ، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشورا فمن شاء صامه ومن شاء تركه) . [2]

فما قبل ضمير الفصل محذوف وهو اسم (كان) تقديره (هو) .

2/ يجوز فيما بعد ضمير الفصل أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل وهو جملة فعلية فعلها مضارع كقوله : (إنه هو يبدئ ي ويعيد)[3] ، أو جملة فعلية فعلها ماضيٍ ، كما في قوله تعالى : (وأنه هو أمات وأحيا) [4] .

4/ بعض البلاغين يعد طرق القصر أربعة ، ولم يتطرقوا إلى طريق القصر عن ضمير الفصل ، فضمير الفصل طريق من طرائق القصر .

---

(1) سورة آل عمران الآية : 180
(2) الموطأ ، ص181 رقم الحديث ، 663/30 ، كتاب الصيام ، الباب 11
(3) سورة البروج : الآية 13
(4) سورة النجم : الآية44

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتوى العام

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
1	أُوْلَـــئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـــئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5}	5	البقرة	
2	الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَـــئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ{27} كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ{180}	27	البقرة	
3	فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ{37}	37	البقرة	
4	ثُمَّ أَنتُمْ هَـــؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُـــونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَـــاهَرُونَ عَلَـــيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَـــيْكُمْ إِخْـــرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُـــونَ	85	البقرة	

	بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَــزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِــي الْحَيَــاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ{85}			
5	كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ{180}	180	البقرة	
6	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيــهِ وَلاَ خُلَّــةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ{254}	254	البقرة	
7	وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَــئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{104}	104	آل عمران	
8	وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَــاهُمُ اللّــهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَــرٌّ لَّهُــمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَــةِ وَلِلّــهِ مِيــرَاثُ السَّــمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللّــهُ بِمَــا	180	آل عمران	

	تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ{180}			
9	وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً{24}	24	النساء	
10	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً{29}	29	النساء	
11	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً{59}	59	النساء	

12	فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً{65}	65	النساء	
13	مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً{80}	80	النساء	
14	فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَاذْكُرُواْ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً{103}	103	النساء	
15	يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّهِ إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الآثِمِينَ{106}	106	المائدة	

16	مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ{117}	117	المائدة	
17	وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ{60}	60	الأنعام	
18	إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ{117}	117	الأنعام	
19	وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَـئِكَ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِآيَاتِنَا يظْلِمُونَ{9}	9	الأعراف	
20	وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَّخَاسِرُونَ{90}	90	الأعراف	
21	وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُواْ إِنَّ لَنَا لأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ{113}	113	الأعراف	
22	أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ	4	الأنفال	

	رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ{4}			
23	وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ{32}	32	الأنفال	
24	وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ{63}	61	الأنفال	
25	وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ{72}	72	التوبة	
26	قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ{87}	87	هود	
27	الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ{63}	63	يونس	
28	لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ	64	يونس	

	الْعَظِيمُ{64}			
29	قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{98}	98	يوسف	
30	وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ{6}	6	سبأ	
31	مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ{10}	10	فاطر	
32	وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ{77}	77	الصافات	
33	وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ{165}	165	الصافات	
34	اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ{42}	42	الزمر	
35	وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ	92	النحل	

	أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ{92}			
36	وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاء اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً{39}	39	الكهف	
37	قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى{68}	68	طـــــــه	
38	وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى{69}	69	طـــــــه	
39	وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى{69}	64	الأنبياء	
40	فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ{7}	7	المؤمنون	
41	أُوْلَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ{10}	10	المؤمنون	

42	قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ{16}	16	القصص	
43	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً{36}	36	الأحزاب	
44	وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ{76}	76	الزخرف	
45	ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ{49}	49	الدخان	
46	وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى{43}	43	النجم	
47	وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى{45}	45	النجم	
48	مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ{7}	7	الحشر	
49	لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ	20	الحشر	

	أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ{20}			
50	إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّـهِ وَآخَـرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْـرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْـراً وَأَعْظَـمَ أَجْـراً وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ{20}	20	المزمل	

فهرس الأحاديث

الرقم	الحـــــــــديث	الراوي	الصفحة
1	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش		
2	لا يحل مال أمريء مسلم إلا بطيب نفس	أبي كرة الرقاش	
3	لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها	مالك	
4	لا وصية لوارث	الترمذي	
5	" فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال أقضي بسنة رسول الله" .	أبو داؤود	
6	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدناه فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله.	الترمذي	
7	عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل " يا رسول الله زوجنيها".	البخاري	
8	اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت فأغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم.	أبو داؤود	
9	اللهم إني أصبحت أشهدك ,اشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك إنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك.	أبو داؤود	
10	ربي أغفر لي وتب على إنك أنت التواب الرحيم	ابن ماجة	

فهرس الأعلام

الرقم	العلـــــــــم	الصفحة
1	إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي	
2	أبو عمرو بن العلا	
3	أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز	
4	إسماعيل بن حماد الجوهري	
5	سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط	
6	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم السهيلي	
7	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحضري السوطر	
8	عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العبكري	
9	على بن أحمد بن سعيد بن حزم	
10	علي بن محمد علي بن محمد المخضرمي ابن خروق	
11	علي بن أحمد بن سيدة	
12	علي بن محمد بن علي بن يوسف الأشبيلي ابن الضائع	
13	عيسى بن عمر	
14	محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني	
15	محمد بن الحسين الرضي الإستراباذي	
16	محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي	
17	نمرود	
18	هشام الضرير	

فهرس الأبيات الشعرية

الرقم	النـــــــــــص	القائل	الصفحة
1	وكَائِن بالأبَاطِح مِن صَـدِيقٍ يَرَانِي لو أُصبتُ هُوَ المُصَابَا	جرير	
2	لَكِنه شَاقَهُ أن قِيل ذا رَجَـب يَالَيت عُدّةَ حَول كله رَجَـــبا	مجهول القائل	
3	فَبينَاهُ يَشرِي رَحلَهُ قَالَ قَـائلٌ لِمَن جَمَلٌ رَخو المِلاطِ نَجِيب	العجير السلولي	
4	تَبكِي عَلَى لُبنَى وَنتَ تَرَكتَهـا وَكُنتَ عَلَيهَا بالمَلاَ أنت أقدَرُ	قيس بن ذريخ	
5	فَأصبَحتْ بقَرْقرى كَوَانِسَـا فَلاَ تَلُمْهُ أنْ يَنَام البَائِســـــا	مجهول القائل	
6	هَلْ تَعرفُ الدَّار عَلَى تِبْرَاكـا دَارٌ لِسُــعْدَى إذه مِن هَوَاكَا	مجهول القائل	
7	أصَاحِ تَرى بَرقاً أُرِيكَ وميضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حبي مُكـلل	أمرؤ القيس	
8	أَنَا سَيْفُ العَشِــيرة فَعْرِفوني حَمِيداً قَدْ تَذريتُ السَــنَامَا	حميد بن بحدل الكلبي	
9	بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَد أقَامَ بِهَا حِيناً يُعِلُّنا ومَا نُعِلِلـــــــه	مجهول القائل	
10	إن كُنْتُ أدْرِ فَعَلَيّ بَدَنـــــــه مِن كَثْرَة التّخليطِ فِيَّ مَنْ أنَه	مجهول القائل	

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم :

1- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، 1989م.

2- **أسرار النحو**، ابن كمال باشا، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بدون(د.ت).

3- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.

4- **أصول النحو**، سعيد الأفغاني أستاذ العربية في كلية الآداب ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، 1383هـ - 1964م.

5- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين**، خير الدين الزر كلي، دار العلم للملايين بيرون ، لبنان، الطبعة العاشرة، 1992م.

6- **أمالي ابن الشجري**، ابن الشجري ، حيدر أباد الدكن، 1349 هـ.

7- **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن بن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1369 هـ - 1950م.

8- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، قدم له ووضع هوامشه، حسن محمد بإشراف بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 1422- 2001م.

10- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيرون، عيسى البابي الحلبي، 1384هـ - 1964م.

11- **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، محمد حسنين أبو موسى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

12- **تاريخ بغداد**، أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.

13- **التحرير والتنوير**، الأستاذ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، بدون رقم طبعة وتاريخ.

14- **تذكرة الحفاظ**، للإمام عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (673-748هـ)، دار إحياء التراث العربي، مكة المكرمة،1374هـ.

15- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1378هـ - 1967م.

16- **التصريح على التوضيح**، خالد عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي،(د.ت).

17- **الحديث النبوي في النحو العربي**، د.محمود فجال، الناشر نادي أبها الأدبي.

18- **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1378 هـ - 1967م.

19- **ديوان أبي الطيب المتنبي**، شرح مصطفى الشكعة، بيروت، الطبعة الأولى، عالكم الكتب، 1983م.

20- **ديوان جرير**، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

21- **سنن ابن ماجة**، لأبي عبد الله بن يزيد الفزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية.

22- **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار سحنون، الطبعة الثانية.

23- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي ، اعتنى به ورقَّمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غُدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، جميع حقوق الطبع محفوظة، الجزء الثالث.

24- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت 1410هـ - 1990م.

25- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف الإمام شهاب الدين بن الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، المتوفي سنة 1089، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ _ 1998م.

26- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، 1982م.

27- شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000م.

28- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م.

29- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ 1999 م.

30- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، 206 – 261 هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م، الجزء الرابع.

31- الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبد الله جبر، دار المعرف، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1983م.

32- طبقات الشافعية الكبرى|، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وآخرون، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، 1384هـ -1965م

33- عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، 1980م.

34- علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيود، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

35- فتح القدير، الشوكاني، تحقيق سيد، الطبعة الأولى، 1413 هـ 1993م.

36- فقه اللغات السامية، بروكلمان، ترجمة د.رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.

37- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، الإمام اللُّغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000م.

38- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، دار المعارف، بدون طبعة وتاريخ.

39- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

40- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف الإمام أب القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

41- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

42- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1992م.

43- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.

44- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي بن ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، 1960م.

45- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، 1976م.

46- المساعد في تسهيل الفوائد، ابن مالك تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، 1982م.

47- معاني القرآن وإعرابه، أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، تحقيق محمد علي النجار، بدون طبعة وتاريخ.

48- معجم الشعراء، الآمدي أبو القاسم بن بشر، تعليق ف. كرنكو، القاهرة، مكتبة القدس، 1354هـ.

49- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، محمد محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م.

50- معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة، وما طبع منها أو حُقّق بعد وفاتهم وفيات (1315 - 1424 هـ) (1897 2003) ، محمد خير رمضان يوسف، الرياض، 1425 هـ - 2004م.

51-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414 هـ - 1993م.

52- معجم المصلحات النحوية والصرفية، اللبدي محمد نجيب سمير، مؤسسة الرسالة، عمان، الطبعة الثالثة، 1988م.

53- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، أشرف على طبعه عبد السلام محمد هارون، شركة مساهمة، مصر، 1381هـ 1961م.

54- معجم مصطلحات النحو العربي، الخليل، تصدير د. محمد المهدي علام، لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

55- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العربية، عيسى البابي، الطبعة الأولى، 1371هـ.

56- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد، القاهرة، مطبعة المدني، (د.ت).

57- المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، 1990م، مكة المكرمة، دار المغرب الإسلامي.

58- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1981م.

59- نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، بدون رقم طبعه وبدون تاريخ.

60- النحو الوافي، عباس حسن، رئيس قسم النحو والصرف والعروض، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة عشر.

61- همع العوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم والأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1987م.

62- وفيات الأعيان وأنباء وأبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

الدوريات:

(1) الاحتجاج بلفظ الحديث في النحو واللغة، د. أحمد زكريا ياسوف مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية إسلامية فكرية ثقافية محكّمة، العدد السابع عشر، 1419 هـ - 1999 م.

(2) الاستشهاد بالحديث في اللغة، للأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الثالث، شعبان سنة 1355هـ - 1936م، القاهرة.

(3) ضمير الفصل في السياق اللغوي في اللغة العربية، د. محمد غالب عبد الرحمن، مجلة مجمع اللغة العربية السوداني، مجلة دورية محكمة، العدد الخامس، 1424 هـ - 2003م.

فهرس المحتويات

الآية .....(أ)

الإهداء .....(ب)

الشكر والتقدير..... (ج)

المقدمة .....(د)

التمهيد .....(1)

الفصل الأول :**الآراء حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف**.7

- المبحث الأول: أهمية الحديث النبوي ومكانته..... 8
- المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث في النحو اللغة..... 13

الفصل الثاني: **ماهية ضمير الفصل وشروطه**..... 22

- المبحث الأول: ماهية ضمير الفصل..... 23
- المطلب الأول: تعريف ضمير الفصل 23
- المطلب الثاني: موقع ضمير الفصل في الجملة..... 28
- المطلب الثالث: موقع ضمير الفصل من الإعراب..... 39
- المبحث الثاني: شروط ضمير الفصل..... 45

- المطلب الأول: ما يشترط في ضمير الفصل نفسه..... 45
- المطلب الثاني: ما يشترط فيما قبل ضمير الفصل..... 54
- المطلب الثالث: ما يشترط فيما بعد ضمير الفصل..... 60

الفصل الثالث :**وظيفة ضمير الفصل**..... 64

- المبحث الأول: رفع اللبس عما يعده بكونه خبراً لا تابعاً..... 65
- المبحث الثاني: التوكيد بضمير الفصل 68
- المبحث الثالث: إفادة قصر المسند على المسند إليه 74

الفصل الرابع: **تطبيق واستشهاد لضمير الفصل عن موطأ الإمام مالك** 82

- المبحث الأول : إحصائية لضمير الفصل في موطأ مالك..... 83
- المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لضمير الفصل في موطأ مالك..... 90
- المطلب الأول: موقع ضمير الفصل في الجملة..... 90
- المطلب الثاني: إعراب ضمير الفصل..... 92
- المطلب الثالث: شروط ضمير الفصل..... 97
- المطلب الرابع: وظيفة ضمير الفصل 108

الخاتمة: 113

- الفهارس العامة 116
- فهرس الآيات القرآنية..... 117
- فهرس الأحاديث النبوية..... 128
- فهرس الأبيات الإعلامية..... 129
- فهرس الأبيات الشعرية..... 130
- فهرس المصادر والمراجع 131
- الدوريات 140
- فهرس المحتويات..... 143